الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دراسة تحليلية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- بوطغان نور الهدى

إشراف الأستاذ:

- عيان حكيم

أعضاء لجنة المناقشة:

قريشي العيد	جامعة جيجل	رئيسا
عيان حكيم	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
مفتاح احسن	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022م /2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دراسة تحليلية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- بوطغان نور الهدى

إشراف الأستاذ:

- عيان حكيم

أعضاء لجنة المناقشة:

قريشي العيد	جامعة جيجل	رئيسا
عيان حكيم	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
مفتاح احسن	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022م /2023م

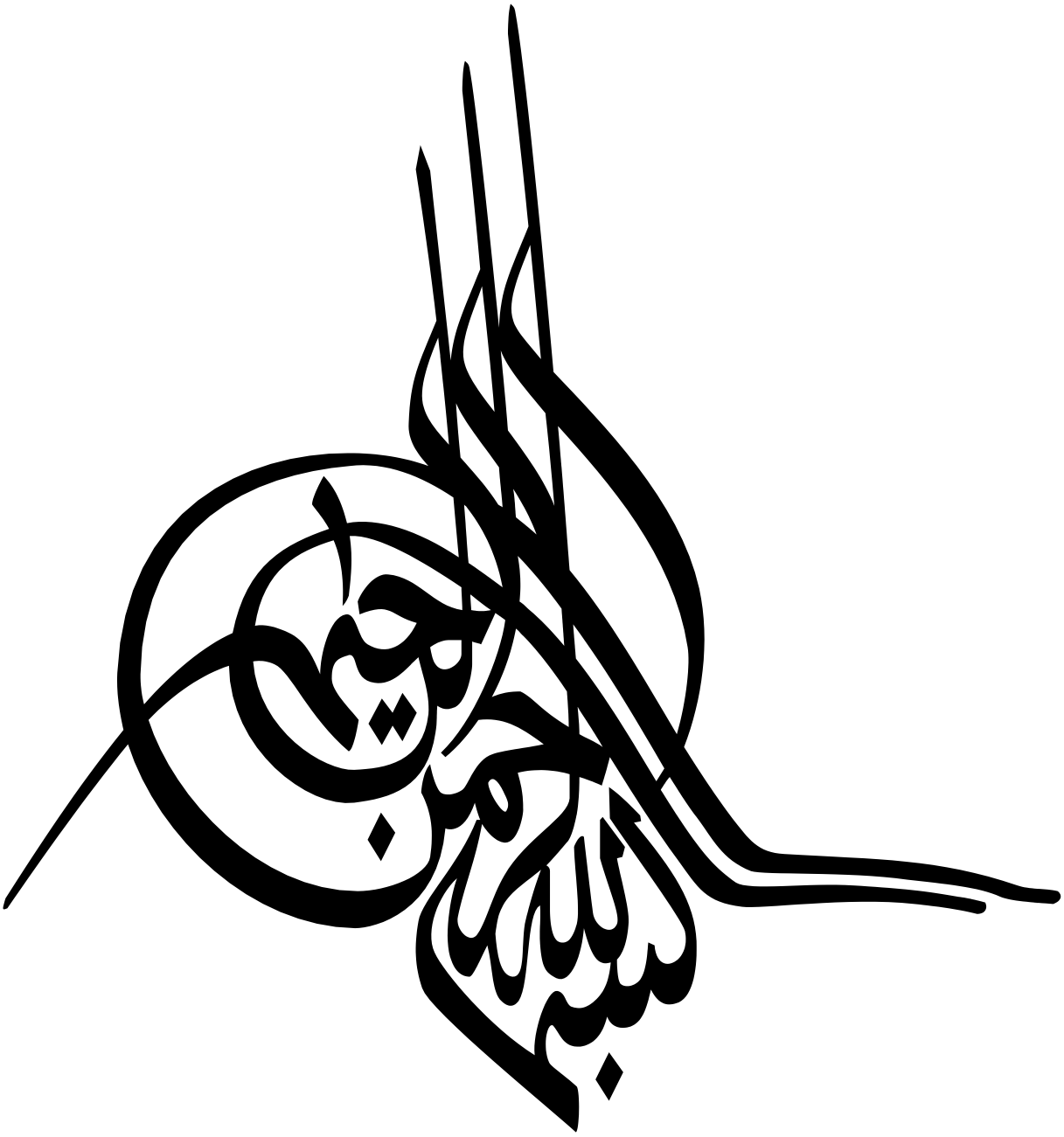
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصدقا لقوله تعالى، "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا يوافي بنعمته ويشكر مزيده

اللهم إنا نشكرك شكرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطاتك

رب لك الحمد الذي وفقتني لإتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام

على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشكر وفائق العرفان والتقدير لأستاذي الفاضل

"عيان حكيم" لما قدمه لي طوال فترة إنجاز هذا العمل من أفكار وأراء وتوجيهات قيمة وملاحظات مفيدة فجزاه الله

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة والعون من بعيد أقريب، وبالأخص صديقتي "ابتسام" التي وقفت معي وساندتني ودعمتني وحفزتني في هذا العمل

وختاما أوجه بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

إهداء

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى من كانت لمساتها أحلى مني، وكلماتها باتت نجواي،

إلى من أنارت لي درب حياتيا بحبها، ... أمي العزيزة،

إلى من عشت تحت كتفه باطمئنان وسلام،

ورباني على الفضيلة والأخلاق... أبي العزيز،

إلى إخوتي الأعزاء حفضهم الله ورعاهم،

إلى كل الأهل والأقارب والأحباء،

إلى الأصدقاء في الدراسة،

وبالأخص صديقتي ابتسام العزيزة على قلبي،

التي ساندتني ودعمتني في هذا العمل،

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحات
الشكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	2
الفصل الاول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكال، محددات ونظريات	17
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	17
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الثالث: نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	25
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: عموميات حول مناخ الاستثمار	
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثمار واليات تحسينه	40
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	40
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار	41

المطلب الثالث: ملامح مناخ الاستثمار الجيد وآليات تحسينه	43
المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار	45
المطلب الأول: مؤشر البنية التحتية	45
المطلب الثاني: مؤشر الموارد البشرية	46
المطلب الثالث: مؤشرات البيئة الاقتصادية	46
المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الاستثمار	48
المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية	48
المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر سهولة اداء الأعمال	50
المطلب الثالث: مؤشرات تقارير المخاطر القطرية	51
المطلب الرابع: مؤشرات أخرى	54
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020	
تمهيد	60
المبحث الأول: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
المطلب: الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لتشجيع الاستثمار في الجزائر	61
المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر	65
المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المبحث الثاني: تشخيص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)	69
المطلب الأول: تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)	69
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	71
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	73
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	74
المطلب الأول: مكانة الجزائر في بعض مؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار	74
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	81

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	84
خلاصة الفصل	86
الخاتمة	88
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	30
2	أصناف مؤشر الحرية الاقتصادية	49
3	درجة المخاطرة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية	52
4	تصنيف الدول إلى مجموعتين وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	54
5	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)	69
6	أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	71
7	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	73
8	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة (2000–2020)	74
9	ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006–2020)	76
10	ترتيب الجزائر وفق الوؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009–2020)	76
11	ترتيب الجزائر مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة (2000–2020)	77
12	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الشفافية خلال الفترة(2003–2019)	78
13	ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2005–2019)	78
14	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحكومة العالمي خلال الفترة (2000–2018)	79
15	ترتيب الجزائر وفق مؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة(2000–2016)	80

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	11
2	مراحل دور حياة المنتج الدولي	27
3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2000 - 2020)	70
4	أهم القطاعات المستثمر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	72

مقدمة

تمهيد:

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحقل الإقتصادي باعتبار عامل بارز في النمو الاقتصادي وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي تحدثها الدول المضيفة:

خلق مناصب شغل، توفير وسائل تمويل أكثر أمانا، نقل التكنولوجية وتطوير المهارات، تحسين القدرات الإنتاجية...، كما يعد أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة والمشجعة على الإستثمار والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الإستثماري، ويشير مناخ الإستثمار إلى مجمل الأوضاع الظروف التي ترتبط بالمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية.

والجزائر كغيرها من الدول تعمل جاهدة على تطوير مناخها الإستثماري، حيث تسعى بمختلف الوسائل والطرق إلى تهيئة بيئة استثمارية مناسبة من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات خاصة بالاستثمار، ومن بين هذه القوانين التي أصدرتها قانون سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، وكذلك عملت على توفير هيئات مكلفة بالاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وتقديم مختلف الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب في الجزائر، وإزالة كافة العراقيل والحواجز التي تعيش طريقها من استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن عرض التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وكيف يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وبناء على التساؤل الرئيسي المطروح يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مناخ الاستثمار وماهي مؤشرات قياسه؟
- كيف يؤثر مناخ الاستثمار على الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي وضعية الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الإستثمار؟
- فيما تتمثل عوامل ضعف الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن الأسئلة الفرعية والإحاطة بالتساؤل الرئيسي نورد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر مناخ الإستثمار محددا رئيسيا لجدب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير جاذب

الفرضية الثالثة: تحقق الجزائر ترتيبا متدنيا في معظم مؤشرات مناخ الاستثمار

الفرضية الرابعة: تعتبر المؤشرات التنظيمية والقانونية لمناخ الإستثمار الأكثر تأثير على جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية؛
- معرفة وضع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- معرفة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الإلهام المتزايد بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- معرفة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- تحديد حوافز ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- معرفة عوامل قوة وضعف الإستثمار في الجزائر من خلال استعراض ترتيبها ضمن المؤشرات الدولية التي تعكس كفاءة وجاذبية المناخ الاستثماري.

5- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة هذا الموضوع بمختلف جوانبه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي للإجابة على الإشكالية المطروحة ومدى صحة الفرضيات لسرد المفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر بمختلف جوانبه، كما استخدام المنهج التحليلي في تحليل واقع مناخ الاستثماري الجزائر.

وقد تم جمع المعلومات والبيانات الازمة للدراسة من مختلف المصادر: كتب، مذكرات وأطروحات، مجالات، ملتقيات، مواقع إلكترونية، تقارير...

6- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن نذكر أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

الرغبة والميول الشخصية في تناول هذا الموضوع، رغم ظهور مواضيع حديثة تعرف تطورات متلاحقة.

ب- أسباب موضوعية:

- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به الاستثمار الأجنبي المباشر ولازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين والحكومات في دول العالم خاصة الدول النامية؛
- تزايد إهتمام العديد من البلدان على الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة الجزائر؛

- يعتبر مصدر هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة نموها؛
- كون الموضوع من جانب تخصص اقتصاد دولي.

7- حدود الدراسة:

تحديد هذه الدراسة على النحو التالي:

أ- الحدود المكانية:

إن هذه الدراسة تخص الدولة الجزائر بإعتبارها من الدول التي تسعى إلى تحسين وتطوير مناخها الإستثماري لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

ب-الحدود الزمنية:

تم تحديد الفترة زمانية بالفترة (2000-2020)، وهذا من أجل معرفة واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات تم الإعتماد عليها في دراستنا هذه نذكر البعض منها:

- **دراسة (سحنون فاروق):** بعنوان " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، استعملت هذه الدراسة المنهج

* الوصفي والتحليلي الكمي، وتهدف قياس أثر بعض المؤشرات التي تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤشرات الإقتصادية عامل ضروري بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، كما أنه برغم من تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية والتي تعتبر من العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الإستثمار، إلى أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار ضعيفة، ومنه الإستثمار لم يصل لمستواه المطلوب.

-**دراسة(كريم قويدري):** بعنوان" الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي"، تمحورت الدراسة حول أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم وتحليل مناخ الإستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للإستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1991-2008)،

-**دراسة(عبد الكريم بعداش):** بعنوان" الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996-2005)"، وإستعرض فيها الباحث أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مناخ الإستثمار وتدفقاته في الجزائر، وإعتمد على تركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا كأساس لمقارنة حجم متدفق من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ونسبة مساهمته في التكوين الإحصائي لرأس المال الثابت.

-**دراسة(ناجي بن حسين)**: بعنوان" تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر"، وتهدف إلى معرفة هل يشجع مناخ الإستثمار الحالي في الجزائر نمو الإستثمار الخاص الوطني ويجذب قضية الإستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح هذا البحث بأن تحسين مناخ الإستثمار بعد قضية حتمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري قصد إخراجه من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع النشاط أنشطته الإنتاجية ولن يأتي ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة وعلى الرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي تم القيام إلا أن الإستثمار الخاص ظل محدود بسبب فشل المؤسسات على خلق بيئة استثمارية ملائمة

9- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث هي

-كثرة المراجع بالدرجة الأولى وهذا لتشعب الموضوع مما أدى في صعوبة التحكم في المعلومات

- مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتغييرها من مصدر إلى وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية أهم مشكل اعترضناه، مما وجب علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر

10-هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه والإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة و التساؤلات الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: شمل الإطار النضري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم التطرق فيه إلى ما هية الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أشكاله ومحدداته ونظرياته، وفي الأخير تم تقديم الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: شمل عموميات حول مناخ الإستثمار، حيث تم التطرق فيه إلى ماهية مناخ الإستثمار وآليات تحسينه، بالإضافة إلى التطرق إلى المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم مناخ الإستثمار

-الفصل الثالث: شمل واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم التطرق إلى الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تشخيص الإستثمار في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)، وأخيرا تقديم تقييم الإستثمار في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجل بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازدادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الانتشار للشركات متعددة الجنسيات بين دول العالم والانفتاح الاقتصادي الذي يسمح بتحريك اقتصادياتها مما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية، بالنظر للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

ومع أن جذب الاستثمارات ليس بالعملية السهلة وخصوصا إذا كان هناك منافسة دولية كبيرة على جذب مثل هذه الاستثمارات، إلا أن الدول النامية أصبحت تعيره اهتمام كبير وتحاول تهيئة الظروف الملائمة له وكذلك من خلال المزايا والحوافز المغرية لجذبه.

سوف يشمل هذا الفصل مدخل مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق فيه إلى:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبي المباشر، أشكال، محددات ونظريات
- المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة ولكي نتعرف على أهم هذه المفاهيم سوف تطرق في هذا المبحث إلى مفهومه وأهدافه وكذلك الدوافع.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الشهرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه[1]

أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: " عبارة عن الإضافة الجديدة للمنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح". في حين عرفه آخرون بأنه: " عبارة عن توظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه الموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية[2].

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات والهيئات الدولي والاقتصاديين، ومن تم قد تعددت المفاهيم المرتبطة به، ولذلك سوف نتطرق إلى جملة من التعاريف الخاصة ببعض المنظمات والهيئات الدولية وبعض المفكرين الاقتصاديين.

1-تعاريف بعض الاقتصاديين.

وردت العديد من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من المفكرين الاقتصاديين ونورد بعضها فيما يلي:

-**حسب عبد السلام أبو قحف:** يرى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فظلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[3]

---

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 03.

[2]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.

[3]- غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 169.

-**حسب فريد النجار:** يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة[1].

-**حسب أميرة حسب الله محمد:** يعرف بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر[2].

-**حسب كل من Hess&Ross:** يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% من أصول الشركة)، أما Kojima فقد عرفه بأنه تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساسي ومباشر إلى السيطرة أو الاستلاء، على الإدارة وأرباح الشركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية[3].

-**حسب ايموند برنارد (Bernard Raymond):** لقد عرفه أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى[4].

2-تعاريف بعض الهيئات والمنظمات الدولية:

ورد العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من طرف الهيئات والمنظمات الدولية، نذكر بعضها فيما يلي:

-**حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMCI):** عرفته على أنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (بلد الآم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات[5].

-**حسب صندوق النقد الدولي(FMI):** هو أن يكون الاستثمار مباشر حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة

---

[1]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شاب الجامعة، مصدر، 2000، ص 24.

[2]-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2004، 2005، ص 19.

[3]-عبد الحق طير وآخرون، **جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرية جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2007، ص 146.

[4]-غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 169.

[5]- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 06.

فعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[1].

-حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNVCED): يعرفه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإدارة بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي ينتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). ولأغراض هذا التعريف، تعرف شركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصول في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد أخر غير البلد الأم. وعادة تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع[2].

-حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): عرفته على أنه الاستثمار لأغراض بناء على علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا[3].

-حسب المشرع الجزائري:

يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه[4]:

*" اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل أو إعادة الهيكلة".

*"المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية".

*"استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية".

مما سبق يمكن تحديد تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه الاستثمار الذي يتم بواسطة أفراد أو شركات غير مقيمة في دولة مضيفة، والذي يأخذ شكل إقامة فروع جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة، بشرط أن يكون الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع 10% أو أكثر، مما يتيح له فرصة المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه.

---

[1]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.

[2]-ميلود بوعبيدي وامحمد بن البار، **دور مناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنغافورة**، المجلة الجزائرية لآمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جويلية 2021، ص 922.

[3]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 33- 34.

[4]- المادة 02 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

الشكل (01): شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

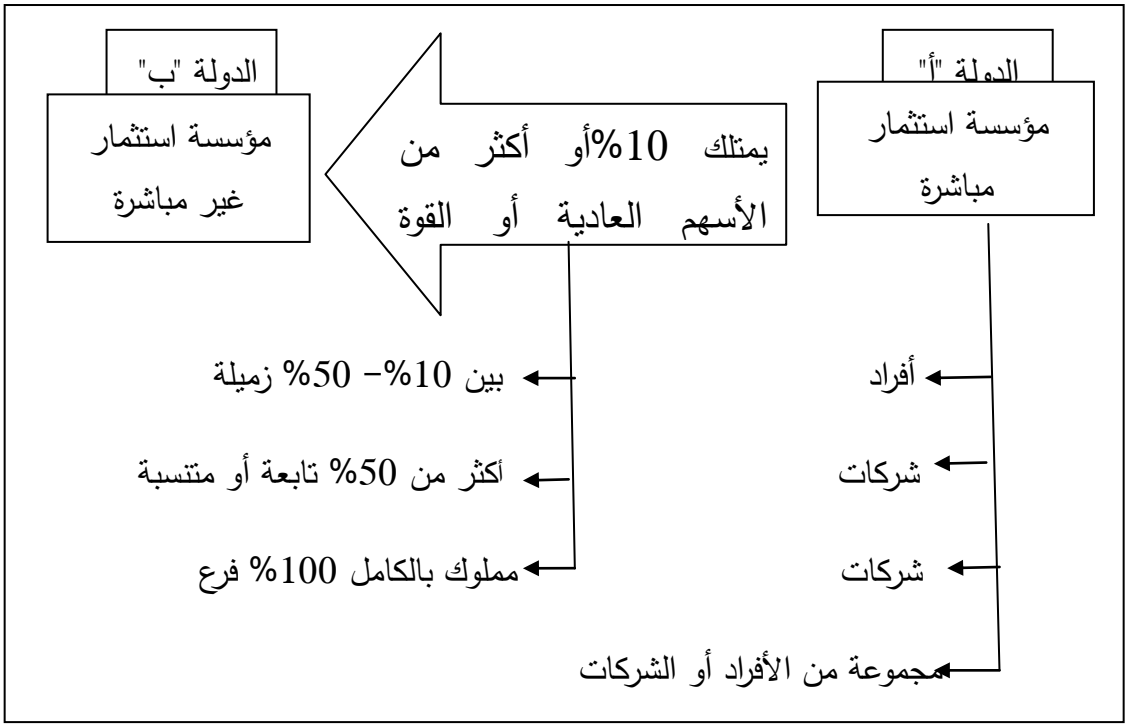

المصدر: حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 71.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إجمال خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال الأمثل لما تستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائلة التكتيكية والغنية المتاحة؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛

[1] عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 103- 104.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار بينما يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات؛
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذلك توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[1].
- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميز عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل[2].

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية تمكن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أن تحمل معها خصائص الاقتصاد التابعة منه ونظرا لأهميته، أصبحت كفاء النظام الإقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامات المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشيط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية[3]:

*الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي فأحذ الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية والتي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع وتحسين جودته؛

* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير؛

*مخالفة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملية الأجنبية؛

*الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل؛

---

[1]– مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية–**، أطروحة دكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 09.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي– النظريات والسياسات–** الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 190–191.

*الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، والتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

من الطبيعي أن للاستثمار الأجنبي المباشر له عدد من الأهداف يسعى إلى تحقيقها نذكر منها[1]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها؛
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
- تحقيق العائد أو الربح مهما يكون الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستضيفة، حيث أن أجرة العامل تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها التكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
- تجنب المخاطر المختلفة ولا سيما المخاطر السياسية للدولة الأم؛
- تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

---

[1] بالاعتماد على:

موفق أحمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، كلية الموصل، العراق، 2010، ص ص 141-142.

حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 1998- 2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص 92- 93.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية[1]:

***طبيعة النشاط الإقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلاقي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج إليها.

***زيادة العوائد:** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار عن عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف الموارد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

***زيادة المبيعات:** مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها. وبهذا الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حال عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب تكاليف التصدير أو السياسات المفيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة.

***تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته الضعيفة، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

كما أنه تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد عن الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

***تحسين الموارد وضمان توفيرها:** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة. وبهدف ضمان تدفق المستثمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار

[1]- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 53- 55.

المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

***الاستفادة من المزايا المكانية:** التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول بجذب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/ أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

***حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دولة معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.

وقد تلجا الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر اقل من سعر الشركة. حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حيث تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

***السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايتيه إلى تحسين وضعها الإقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارة الدولية.

ثانيا: دوافع البلد المضيف.

تتنافس مختلف الدول المتقدمة والنامية حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأسباب عديدة تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بهم؛ وفيما يلي عرض لأهم أسباب المؤدية إلى استقطاب خاصة من جانب الدول النامية[1]:

***الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعة هائلة كالموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية....الخ غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية

[1]– با محمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة Oli**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، الجزائر، 2016، ص ص 31– 34.

لاستغلالها، لذلك تلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها اكبر المنافع.

***زيادة معدل التكوين الرأسمالي:** تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل التمويل أو عجز في الموارد المالية، ويتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف، أو من خلال إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات والرفع من معدل نمو الناتج المحلي.

***الاندماج في الاقتصاد العالمي:** إن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدورها في تعزيز التبادلات في مجال السلع والخدمات، كما تساهم في زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية، والتقليل من الواردات وتحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة وكذلك تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاتها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال، خاصة بالنظر إلى الدور الهام التي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

***خلق فرض العمل:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرض جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة بالإضافة إلى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارات الفنية.

***الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة:** تعتبر التكنولوجيا من العناصر الأساسية للنمو الإقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها والتمكن عن استخدامها عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بنقلها من خلال القنوات الخاصة به، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات والفروع التابعة لها باعتبارها مصدر هام من مصادر توطين المعرفة الفنية والإبداع التكنولوجي.

***تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد، ويعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة عن حركات رؤوس الأموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، لذلك فإنه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في:

– زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تبنيه لاستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الأجنبية باستخدام المكثف لمدخلات الإنتاج الوطني.

– تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه لاستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات بمعنى أن الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكال، محددات ونظريات

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة للمستثمر الأجنبي أو بالنسبة للدول المضيفة، وتبرز هذه الأهمية من خلال تنوع أشكاله، وتعدد محدداته ونظرياته.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع، و من الشائع تصنيفها على حسب صيغة ملكية هذا الاستثمار أو على حسب الصيغة الغير مرتبطة بالملكية.

أولا: حسب صيغة الملكية

1- الاستثمار المشترك:

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والأخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق[1].

1-1/ مزايا وعيوب الاستثمار المشترك

- **المزايا:** يحقق الاستثمار المشترك العديد من المزايا للدولة المضيفة نذكر منها[2]:

✓ رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق نمو الاقتصاد كهدف أساسي؛

✓ خلق مناصب شغل جديدة؛

✓ يساهم في خلق التكنولوجيا؛

✓ تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 184.

[2]- عمر هاشم، محمد صدفة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 14.

- **العيوب:** يتصل عيوب هذا النوع من الاستثمار فيما يلي[1]:

✓ انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف، إشباع حاجة السوق المحلية من المنتجات، التحديث التكنولوجي...الخ؛

✓ المشروع لا يمثل بالنسبة للشركة الآم إلا جانب ضئيلا ومحدودا من حافظة نشاطاتها لذا فهي تقوم أحيانا بمناورات لتعديل سيولة منتجاتها واستثماراتها بين مختلف المناطق والنشاطات، هذه المناورات قد تتسبب خلافات كبيرة بين الشركاء.

2-الإستثمار المملوك بالكامل:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات، من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا الشركات متعددة الجنسيات، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي، أو الخدماتي بالدول المضيفة خاصة قطاع المنتجات الأولية ولاسيما القطاع النفطي، حيث نجد أن العديد من الدول النامية تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع خوفا من التبعية الاقتصادية والسياسية، وكذا احتكار هذه الشركات لأسواقها المحلية[2].

2-1/ مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر الدولة المضيفة:

المزايا: تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للدولة المضيفة فيما يلي[3]:

✓ زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي للدول المضيفة؛

✓ إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات؛

✓ وجود فائض التصدير أو تحليل الواردات مما يترتب تحسين ميزان المدفوعات؛

✓ خلق فرص عمل المباشر والغير المباشرة؛

✓ يساهم في تحديد التكنولوجيا على نطاق كبير وفعال.

---

[1]- متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 193- 194.

[2]- أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**-، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 33.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 22.

العيوب: فتكمن في أن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى من إخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على مستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية[1].

2-2- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة النظر الشركات المتعددة الجنسيات.

المزايا: تتمثل المزايا بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي[2]:

- ✓ توافر الحرية الكاملة لإدارة المشروع بمختلف أوجه أنشطته؛
- ✓ كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها نتيجة انخفاض مدخلات أو عوامل الإنتاج؛
- ✓ يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات؛
- ✓ يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على التكتلات الناجمة على الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص، عقود الإدارة...الخ.

العيوب: تتمثل عيوب هذا الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي[3]:

- ✓ ضخامة رؤوس الأموال المستعملة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة؛
- ✓ في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير التجارية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح لها بدخول الواردات دون رسوم جمركية أو تعريفات جمركية وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها ومن بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح حرية أكبر للمستهلك وتحويل الأموال والأرباح إلى الدولة المضيفة، ومن بين أهم الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر[4]:

- الإعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية؛

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مطبعة الإشعار الفنية، 1998، ص 244.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 244- 245.

[3]- سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 26.

[4]- باسم حمادة الحسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر fdi- عقود الترخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد-** ، الطبعة الأولى، الحلبي الحقوقية، 2014، ص ص 27-28.

- حرية تحويل الأرباح المحققة إلى خارج؛
- عدم جواز تأميم المشروعات؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة؛
- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة؛

إن هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة.

3-1/- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي[1]:

✓ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة؛

✓ تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل؛

✓ زيادة حصيلة البلد من النقد عن طريق الرسوم والإجازات.

3-2/- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي[2]:

✓ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة؛

✓ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛

✓ الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛

4-مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، ومشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[3].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 28.

[2]-عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 46.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعار الفنية، بيروت، 2001، ص ص 490-491.

ثانيا: حسب صيغة الخبرة مرتبطة بالملكية

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صيغة الغير مرتبطة بالملكية فيما يلي:

1-عقود التصنيع: وهو عبارة عن اتفاق يتم بين الشركة متعددة الجنسيات مع شركة محلية في دولة أخرى بأن تقوم إحدى الشركتين بتصنيع السلعة نيابة عن الشركة الثانية، ويشمل الإتفاق في الغالب وضع علامة إحدى الشركتين على المنتج قبل شحنها إلى الطرف الثاني (الطرف الأخر)، وعادة ما يتم العقد مثل هذه الاتفاقيات بين شركة متعددة الجنسيات وشركة عامة أو خاصة في دولة نامية حيث تكون أجور الأيدي العاملة رخيصة، والمواد الخام ربما كذلك قليلة التكلفة بالإضافة إلى التسهيلات الواسعة التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية، هناك العديد من شركات العالم الثالث التي تصنع سلع لصالح شركات أجنبية متعددة الجنسيات. مثل الشركات الهندية التي تنتج أجزاء أجهزة الكومبيوتر لصالح شركة I.B.M وغيرها، أو قيام شركات في هونج كونغ بتصنيع ملابس لحساب شركات في بريطانيا...الخ، وهناك شكل أخر من عقود التصنيع تبرم بين ثلاثة أطراف هي الشركة المتعددة الجنسية التي تشتري الإنتاج، والمستثمر الذي يمول عملية التصنيع من دولة ثانية، أما الطرف الثالث فهو البلد الجغرافي الذي تتم فيه عملية تصنيع السلعة، وعادة ما تكون مثل هذه العقود طويلة الأجل[1].

2-عقود الترخيص: هو عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسيات والمستثمر الوطني باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترخيص يشمل على نوعين، الأول يسمى الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان المشتركة وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسيات الحصول على التملك الكامل للاستثمار، والنوع الثاني هو الترخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر[2].

3- عقود تسليم المفتاح: ينظر إلى العمال الدولية التي تتم على أساس هذه العقود بأنها عمليات معقدة تحتاج عند إبرامها مع شركات متعددة الجنسيات إلى خبرة ودراسة واسعتين وعادة ما تحتوي عقود تسليم المفتاح مع شركات متعددة الجنسيات على تولي مسؤولية إنشاء وتشغيل المشروع حتى تسليم جميع مفاتيحه إلى مالك المشروع مقابل أجر يتفق عليه وعلى طريقة دفعه مع المالك ويمكن أن يشمل العقد أعمالا تتجاوز لحظة تسليم مفاتيح المشروع جاهزا للتشغيل مثل: إبرام عقد إداري، أو عقد صيانة، وتختلف أجور شركات متعددة الجنسيات

[1]- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 42.

[2]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 47.

باختلاف ما يحتويه عقد تسليم المفتاح، فمن الممكن أن يشمل العقد كذلك تسليم المشروع آلات ومعدات، أو عقود التدريب للموظفين المحليين[1].

4-عقود الامتياز: هو عقد يشبه عقود الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية وتكنولوجية لاستخدامها في توزيع المنتجات و/ أو تقديم الخدمات، إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لممنوح الامتياز ومساعدته في كل مانعت على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني، نظير مقابل ما يتقاضاه مانح الامتياز[2].

5-عقود الإدارة: هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح، وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم[3].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أكدت الدراسات والبحوث السابقة أنه هناك العديد من المحددات أو العوامل التي تؤثر في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه المحددات في:

أولا: المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستقادة دول معينة منها عن غيرها ومن هذه المحددات ما يلي:

1-حجم السوق: يعد حجم السوق من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم إنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الاستثمارات مما يجذب المزيد من تدفقات

[1]- علي عباس، مرجع سابق، ص ص 31- 32.

[2]- طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، **الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على مساهمة في رأس المال وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص 174.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 175.

الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن الهدف الأساسي لذلك مشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها.

ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمارات الأجنبية، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[1]

2-سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مناسبة، وتتمتع بالاستقرار والثبات هذه العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سلبية ككل عن المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري[2].

3-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة لاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبيت صحة العلاقة الطردية بين معدل النمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة[3].

4-معدل التضخم: عن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافز للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج عن جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم لمنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات؛

5-توفر اليد العاملة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة المنخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية ونظرا للقيام الدولة المفروضة على تنقل اليد العاملة أدلا ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة ومدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمارات إليها بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها؛

6-توفر البنية التحتية الملائمة: تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري، الجوي)، شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء، وغاز) فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية

---

[1]-خاطر إسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص 84- 85.

[2]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 36.

[3]- غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها – دراسة حالة الجزائر**-، مجلة الباحث، المجلد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 102.

يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مقل هذه البنية التحتية.

7-سعر الصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة عالا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية لعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

ثانيا: المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ومن هذه المحددات[1]:

1-درجة الاستقلال السياسي: إن الاستقرار السياسي، معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على استقرار للاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها وعلى العكس فإن عدم استقرار سوف ينعكس عليها سلبيا، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال:

- احتمالات الحروب
- النظام السياسي
- معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية

2-التوجه السياسي ومدى استقراره: ويقصد به اتجاه الإرادة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأسمالي أو اشتراكي) فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية، لذا فإن اتجاه إرادة الدولة السياسي سوف يكون له التأثير الموجب أو السالب على حركة هذه الاستثمارات.

3-محاولات التأميم واحتمالاتها ومدى التدخل في النشاط الإقتصادي.

إن التدخل الحكومي يتسم دائما بعدم كفاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته.

[1]- عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، 2011، ص 74.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد النظريات المفسرة له، حيث تقسم إلى نظريات تقليدية وحديثة وسوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: النظريات التقليدية

1-النظرية الكلاسيكية[1]:

-عرض النظرية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن على مبررات يمكن تلخيصها في:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتراكم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة بالدول المضيفة.
- ✓ أن ما تنتج الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك لا تتلاءم ومتطلبات التنمية في هذه الدول.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الإجتماعية.

أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- ✓ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدولة الأجنبية.
- ✓ خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على دولة الأم للشركات الأجنبية.

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص ص 14- 15.

✓ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

***انتقادات النظرية:** من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية[1].

2-نظرية عدم كمال السوق:

-**عرض النظرية:** تقوم النظرية: تقوم هذه النظرية على افتراض عدم كمال السوق الناجم على غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، فالشركات حسب هذه النظرية تتجه للاستثمار في الخارج فقط إذا ما تمتعت بمميزات تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية وهذه المميزات تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائد أعلى من التي تحمل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي[2].

***انتقادات النظرية:** من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واعي عن الناحية العلمية[3].

3-نظرية الميزة الاحتكارية:

***عرض النظرية:** تعمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها لأسباب التي من شأنها تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه النظرية ركزت على فكرة مفادها أن الشركة متعددة الجنسيات لديها قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة.

كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن هذه المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية[4].

---

[1]- مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص 63.

[2]- برجي نسرين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأقره على قطاع المحروقات مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مناجمت مؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008، ص ص 31- 32.

[3]- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 13.

[4]- صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 17- 18.

-انتقادات النظرية: من بين الانتقادات المقدمة لهذه النظرية أنها لم تقدم تفسير لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.[1]

ثانيا: النظريات الحديثة

1-نظرية دورة حياة المنتج:

عرض النظرية: يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى علماء الاقتصاد، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية. ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسير لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول الناهية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أن تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية ومن ناحية أخرى توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.[2]

وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربع مراحل يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل (02): مراحل دورة حياة المنتج الدولي

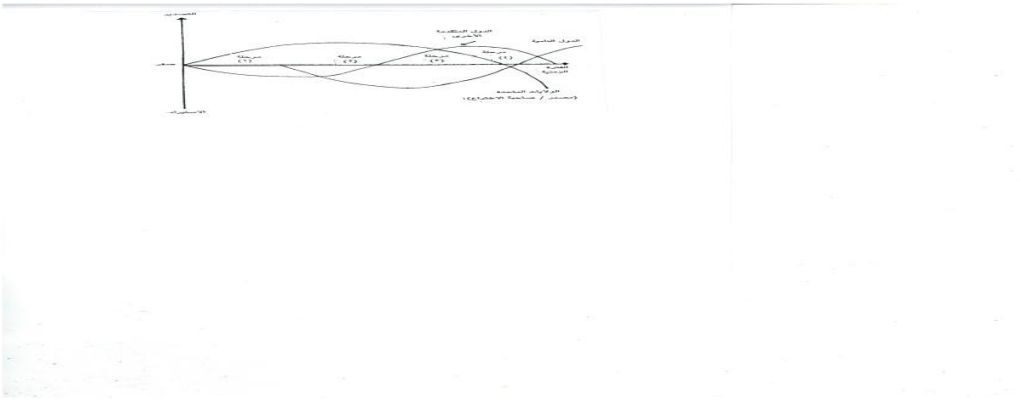

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **مبادئ التسويق الدولي**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002- 2003، ص 89.

تتمثل مراحل دورة حياة المنتج فيما يلي:

-**مرحلة التقديم:** يكون المنتج في هذه المرحلة عندما يكون متاح للشراء في السوق لأول مرة، لذلك تأخذ هذه مرحلة المنتج إلى السوق وقتا طويلا، فتكون المبيعات منخفضة نسبيا ويكون معدل نموها بطئ، وتتسم هذه

[1]- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)** " **دراسة مقارنة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص23.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص203.

المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المادية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، ذلك بسبب انخفاض المبيعات وارتفاع تكلفة التوزيع والتوريج فيمكن استمالة الموزعين للتعامل بالمنتج وتحفيز على قبوله فإن ذلك يتطلب إنفاق مبلغ كبير[1].

– **مرحلة النمو:** تشهد المبيعات في هذه المرحلة تطور ملحوظ بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، وهنا تبدأ المنافسة في الظهور، ذلك لإنتاج منتجات شبيهة، وعندئذ يمكن القول أن المنتج قد نجح في تلبية حاجات المستهلكين ورغباتهم[2].

–**مرحلة النضوج:** في هذه المرحلة ونتيجة لدخول العديد من المنافسين نقل المبيعات وتبدأ الأرباح بانخفاض، ومنه تغير المنتجين لاستراتيجيتهم الترويجية والتوزيعية، فيفكر البعض في البحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتهم أو القيام ببعض الإجراءات وزيادة بعض الخصائص للمنتج بالإضافة إلى تغير حجم وجودة المنتج[3].

–**مرحلة الانحدار:** المنتج في هذه المرحلة تتصف بدرجة عالية من التعثر، والحقيقة أن المنتج لا ينبغي له أن يمل إلى هذه المرحلة إلا بتطوير نفسه آو وجود بديل جديد يحل مكانه، وتحاول المؤسسات الدخول في هذه المرحلة عن طريق التطوير والابتكار، حيث يتم من خلال ذلك تحديد دورة حياة المنتج[4].

–**انتقادات النظرية:** من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد:

✓ فشل هذه النظرية في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة؛

✓ تعامل النظرية كل مرحلة من دورة حياة المنتج على استقلال عن المرحلة التي تليها وهي في الحقيقة ليس كذلك[5].

✓ صعوبة تطبيق مراحل المنتج على جميع المنتجات؛

✓ لم تفسر قيام شركات متعددة بالجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود الترخيص في دول مضيفة حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به الشركات متعددة جنسيات في الدول المضيفة[6].

---

[1]– ناجي معلا، رائف توفيق، **أصول التسويق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 160.

[2]–حميد الطائي، بشير العلاق، **مبادئ التسويق الحديث**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 130.

[3]– ربحي مصطفى عليان، **أسس التسويق المعاصر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 142– 143.

[4]– ناجي معلا، رائف توفيق، المرجع السابق، ص 162.

[5]– رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 51– 52.

[6]– سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 38.

3-نظرية الموقع:

-**عرض النظرية:** ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو لشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار[1].

والتي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي بسبب وجود عوامل ترتبط بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغليه وتسويقه وإدارته مرتبطة بالمكان الذي يقام فيه الاستثمار الأجنبي، ومنها[2]:

- ✓ العوامل ذات صلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة...الخ؛
- ✓ العوامل تسويقية مثل: درجة المنافسة، مدة توافر منافذ التوزيع، ووكالات الإعلان؛
- ✓ ضوابط التجارة الخارجية مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى؛
- ✓ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل: مدة قبول الاستثمارات، الأجنبية، الاستقرار سياسي؛
- ✓ الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ عوامل أخرى مثل: الأرباح أو المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على الأرباح ورؤوس الموال للخارج.

4- نظرية الموقع المعدلة:

-**عرض النظري**ة: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع، بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل والمحددات التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية[3].

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فتشمل عوامل دافعة، أما المجموعة الثالثة فتشمل بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي[4]:

---

[1]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31.

[2]- فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 91- 92.

[3]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 183.

[4]- عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، مرجع سابق، ص ص 92- 93.

جدول 01): يمثل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ-خصائص المنتج/ السلعة product Specific	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية...الخ
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة Country- specific –	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبية، مدة التقدم الحضاري(Tech –cultural) خصائص البيئة السياسية الاقتصادية...إلخ
ج-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى،	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع، الأفراد، والتجارة الدولية...الخ
العوامل الدافعة	
أ-الخصائص المميزة للشركة-firm specific –	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات و الأخطار التجارية... الخ
العوامل الحاكمة:	
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسيات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية..إلخ
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج-العوامل الدولية:	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر، 2007، ص ص 93- 94.

-انتقادات نظرية الموقع والموقع المعدلة:

من بين الانتقادات المتقدمة للنظرية الموقع والموقع المعدلة ما يلي[1]:

✓ لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها شركات دولية النشاط وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الإجتماعية، وذلك من رقم أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها.

5-نظرية الحماية:

-عرض النظرية: يقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها غلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى لأطول فترة ممكنة، أي أن شركات الاستثمار تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات تكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها غلى مشروعات الأخرى في الدولة المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها[2].

-انتقادات النظرية: يمكن تلخيص أهم انتقادات نظرية الحماية فيما يلي:

✓ أغفلت هذه النظرية الأهمية المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها تأثيرا سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول[3].

✓ لم تمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات كالصناعات الاستخراجية...الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات[4].

6-النظرية الانتقائية:

-عرض النظرية: تعود هذه النظرية إلى "جون دينينج للإنتاج الدولي، حيث قام بالتقاط الأفكار في مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية كاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية،

[1]- بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 97.

[2]- فليح حسن حلف، مرجع سابق، ص184..

[3]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31.

[4]-بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 93.

حيث قام بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع[1]، وقد أوضح " دينينج أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار وهي[2]:

- ✓ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج؛
- ✓ أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية (مزايا الموقع)؛
- ✓ تملك الشركة للمزايا الاحتكارية قابلة للنقل ولذلك لمواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

-**انتقادات النظرية:** من بين الانتقادات الموجهة لنظرية الانتقائية ما يلي[3]:

من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي، وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المضيفة، عكس الدول النامية والمختلفة التي لا تهتم كثيرا بالبيئة؛

حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيراتها.

[1]- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 19.

[2]- برجي نسرين، مرجع سابق، ص 37.

[3]- بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 101.

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المضيفة والدول المصدرة، وهذا لا يعني يخلو من العيوب، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وسنتطرق أيضا إلى مخاطره.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدولة المضيفة والدول المصدرة له، وسوق نتطرق إلى هذه المزايا[1].

أولا: مزايا على مستوى الدولة المضيفة

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدولة المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

- توفر مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية؛
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛
- تسهيل حصول الدولة المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة لبعض أنواع الصناعات؛
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها للمهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحداث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها؛
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية مما يؤدي إلى اكتساب تلك مراكز لأحداق ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية؛
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها؛

[1]– بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لرادي سفيان، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970– 2012)**–، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 154– 155.

- دعم ميزان المدفوعات بالدول النامية، حيث أن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلاقتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها؛

ثانيا: مزايا على مستوى لدولة المصدرة: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي؛
- احتكار التكنولوجيا؛
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة؛

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من العيوب تتمثل فيما يلي:

أولا: العيوب على مستوى الدولة المضيفة

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة في[1]:

- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهريب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية....الخ؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، وخاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛
- إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبيا على ثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا سيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباح قطاع الكومبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات؛

---

[1]– بالاعتماد على:

*سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 31.

*خاطر اسمهان، مرجع سابق، ص 105.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفاهية الاقتصاد بطريقة سلبية حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدولة المضيفة، وإنما بمشاريع توفر الربح السريع متجاهلا الرفاهية الاقتصادية؛
- يؤثر سلبيا الاستثمار الأجنبي المباشر على السعادة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي؛

ثانيا: العيوب على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المصدرة فيما يلي[1]:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الحكومات؛
- تصدير فرص العمل؛
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل فيما يلي[2]:

1-خطر حجم السوق في الدولة المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2-خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3-خطر تقلبات أسعار الصرف: والمتمثلة في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغير سعر الصرف من خلال لان التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد ويعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما بشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

ولقد أشارت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه واستمراريته.

---

[1]- بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص 157.

[2]- يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2008، ص ص 183- 184.

4-البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير العاملة غير المدربة بشكل كفأ عناصر طرد المستثمرين الأجانب.

5-الإستقرار السياسي: يتولد عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في تلك البلد.

6-حجم المبادرات: يعد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

7-مخاطر التكنولوجيا: رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات، كما أن تبني التكنولوجيا جديدة في المنظومة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها. كما أن بعض أنواع التكنولوجيا وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقادم وتكون مكلفة في بدايتها ويصعب على الشركات الرائدة استثمارها اقتصاديا نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدمنا فكرة شاملة عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر وسيلة تمويل بديلة، حيث أن الهدف الرئيسي منه هو تحقيق العائد أو الربح ، وللاستثمار الأجنبي المباشر دوافع تختلف بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، كما أنه يتدفق في أشكال مختلفة حسب وجهة نظر مختلفة، ونظرا لأهميته قدمت له العديد من المحددات والنظريات التي حاولت تفسيره وتشرح أسبابه.

ومن خلال هذه الدراسة يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، حيث اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار قصد استقطابه، وبما أن الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكلة المديونية والعجز في التمويل فقد اتخذته وسيلة لإنعاش اقتصادها، ثم قمنا بتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية المزايا والعيوب والمخاطر التي تواجهه.

الفصل الثاني: عموميات حول مناخ الإستثمار

تمهيد:

يعتبر مناخ الإستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يشمل توليفة متنوعة ومتشعبة من العوامل الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية والتنظيمية، التي تسعى الدول إلى تحسينها من أجل الترويج للفرص الإستثمارية فيها، ذلك لأن المستثمرين خصوصا الأجانب منهم أو المحليون لا يقررون توظيف إستثماراتهم في منطقة معينة إلا بعد فحص الشروط العامة للمناخ الإستثماري، ويتوقف قرار إسستثماراهم في الدول المضيفة على دراسة العديد من المؤشرات (كمية ونوعية)، حيث تؤثر هذه المؤشرات على القرار الإستثماري، وتساعدهم على معرفة وضع كل دولة على إنفراد في هذه المؤشرات.

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية مناخ الإستثمار وآلية تحسينه.

المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الإستثمار.

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الإستثمار.

المبحث الأول: ماهية المناخ الإستثماري وآليات تحسينه.

يعتبر المناخ الإستثماري المحدد الرئيسي للقرار الإستثماري للشركات الأجنبية في الدول المضيفة، وكلما كان ملائم ساهم في إستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المناخ الإستثماري ومكوناته مع الإشارة كذلك إلى: ملامح المناخ الإستثماري الجيد وآليات تحسينه.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الإستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الإستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من مجموعة من العوامل التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الإستثمارية، ونظرا لأهمية المناخ الإستثماري كان من الضروري التعرض لمفهومه والوقوف على مكوناته.

أولا: تعريف مناخ الإستثمار

هناك العديد من تعاريف للمناخ الإستثماري نذكر منها:

يمكن تعريف مناخ الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية، والإجتماعية والأمنية والتشريعية والمؤسسية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار.[1]

تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجنماعية والأمنية والقانونية... والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الإستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتربطة، تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشمل في مجمل مناخ الإستثمار الذي بموجبة يؤثر سلبيا أو إيجابيا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.[2]

[1]–ريان زوينة: **مناخ الإستثمار الجزائري ومحدداته**، مجلة علمية محكمة، المجلد 10، العدد 19، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 249– 250.

[2]– السيد ونيسي العياشي: أمين الخزينة، **مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات**، الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية"، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22– 23 فيفيري 2016، ص 472.

ثانيا: أهمية مناخ الإستثمار

تكمن أهمية مناخ الإستثمار في العناصر التالية:

✓ يعمل على توفير بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمارات؛

✓ يعمل على القضاء على المعوقات التي تحول دون تشجيع الاستثمار أجنبي كان أو محلي؛

✓ توفير محيط أعمال رائد ذات سياسات إقتصادية فعالة وواضحة تعمل على علاج الاختلالات الإقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

✓ إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الإستجابة للمتغيرات الإقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الإستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية وإستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الإستثماري الجيد؛

✓ التوسع في العوامل الجاذبة للإستثمارات؛

✓ العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛

✓ أهمية أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الإستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات[1].

المطلب الثاني: مكونات مناخ الإستثمار.

يتكون مناخ الإستثمار من مجموعة من المقومات التي تتفاعل فيما بينها من أجل خلق بيئة إستثمارية مناسبة وتتمثل في[2]:

---

[1]– صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة: **فعالية المناخ الإستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية – دراسة حالة الجزائر**–، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 364.

[2]– ولد بن زازة زهرة: دواح بلقاسم، **اهمية المناخ الإستماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الإستثمارات الجنبية المباشرة – دراسة حالة الجزائر**–، مجلة دفاتر بواد كس، المجلد 03، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، سبتمبر 2014، ص ص 272.

1-المناخ الإجتماعي والثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الإستثماري ويتمثل في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط التالية:

- ✓ دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- ✓ السياسات التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع إحتياجات سوق العمل.
- ✓ معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.
- ✓ التركيب الإجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.
- ✓ الوعي الصحي والبيئي.
- ✓ مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه بإستضافة الإستثمارات الأجنبية.

2-المناخ القانوني والتنظيمي:

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالإستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الإستثمار، فضلا عن ضرورة وجود قضاء عادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الإستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الإستثمار الآجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات البيروقراطية وطول الإجراءات.

3-المناخ السياسي:

يؤثر المناخ السياسي للدولة المضيفة في تشكيل المناخ الإستثماري بها، حيث يؤدي ضعف الإستقرار السياسي إلى تدني معدل الإدخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية ... الخ ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

- ✓ النظام السياسي ومدى الإلتزام بتطبيق الديمقراطية[1].
- ✓ تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
- ✓ تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.

[1] النظام الديمقراطي ليس بضرورة المؤشر الوحيد لنجاح السياسات الاقتصادية واستقرارها, فالعديد من دول شرق اسيا كانت ومازالت رائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونجحت في وضع مناخ استثماري مروج رغم أنها ليست ديمقراطية: الصين حاليا والنمو الأسيوية منذ السبعينيات

✓ التداخل السلمي للسلطة، ودرجة الإستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

4-المناخ الإقتصادي:

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة وينتج عنها المناخ الإستثماري في الدولة المضيفة ويتشكل المناخ الإقتصادي من العناصر التالية:

✓ توفر الموارد الطبيعية.

✓ صلاحية البنية الأساسية.

✓ إتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي يتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.

✓ كفاءة السياسات الإقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها وإستغلالها.

✓ درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.

✓ توفير العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة.

✓ قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينهما.

✓ تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.

المطلب الثالث: ملامح مناخ الإستثمار الجيد وآليات تحسينه.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحديد ملامح مناخ الإستثمار الجيد وآليات تحسينه.

أولا: ملامح مناخ الإستثمار الجيد

قام العديد من الخبراء بتحديد القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الإستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركاء المحليين وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

-**ضرورة إنسجام السياسات الخاصة بترقية الإستثمار:** فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الإستثمار مثل: معايير تحرير وحماية الإستثمار، لأن لها مجالات واسعة يشمل المستثمرين المحليين والآجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى والصغرى.

-**أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:** لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالات عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الإستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة

[1]- ناجي بن حسين، -**دراسة تحليلية لمناخ الإستثماري في الجزائر**-، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة منشوري شريط، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 66- 67.

المعاملات المرتبطة بالإستثمار وتشجيع الإتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

-ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة لتطوير المناخ الإستثماري:

إن الهدف من التقييم المستمر هو تحديد الى أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة المتعلقة بالمعاملة العادلة (المعاملة الوطنية) لكل المستثمرين الأجانب والمحليين ومهما كان حجم المؤسسة صغير أو كبير، وخلق الظروف الجيدة للإستثمار، أخذا بعين الإعتبار المصالح العامة للمجتمع.

ثانيا: آليات تحسين مناخ الإستثمار

تتمثل آليات تحسين مناخ الإستثمار فيما يلي[1].

-الحد من السلوك النفعي: تعتبر سياسات مناخ الإستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة لمسؤولين والشركات والمجتمعات والمصالح الأخرى، فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال، فقد أظهرت الإستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاوي عند التعامل مع المسؤولين، كما ترى هذه الشركات أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها، لذا يجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال.

-خلق المصداقية: نظرا أن الإستثمار نشاط يستشرف المستقبل، فإن الغموض يجعل جميع قرارات الإستثمار مهمة، لذلك فعلى السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية والوضوح مع ضمان قدر أكبر من الإستقرار السياسي والإقتصادي، ووضع سياسات إقتصادية سليمة طويلة الأجل.

-تشجيع ثقة الجمهور: لا يمكن أن يتحقق مناخ الإستثمار الجيد دون وجود تأييد اجتماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكبر إنتاجية.

-ضمان موائمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية: لكي تكون الإجراءات المعينة بالسياسات فعالة، فهي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة، وفي أحوال كثيرة يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة طبيعة الأوضاع والسياسات في البلد المضيف، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 63- 64.

الأمر من البلدان النامية خاصة، توخي الحذر في تكييف السياسات التجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

المبحث الثاني: المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الإستثمار

يتم تقييم مناخ الإستثمار من خلال عدة مؤشرات من بينها المؤشرات الكمية التي تؤثر على القرار الإستثماري وعلى حجم الإستثمار حيث تؤثر هذه المؤشرات في إستقرار البنية الإقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مؤشر البنية التحتية

هي مجموعة من المرافق التي تستخدم لتوفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع ولا يستطيع التخلي عنها، ولها إنعكاسات إجتماعية وإقتصادية كبيرة، وأن أي إختلال يصيبها يعني إرتفاع معاناة المجتمع بشكل كبير كونها تكون في المجتمع كالزيت بالنسبة للعجلة حيث تجعل حركته أكثر إنسيابية وأكبر سرعة وأقصر وقت وأقل كلفة.

تشمل البنية التحتية على شبكات الشرب والري وأنظمة الصرف الصحي التي تحسن الصحة، والطرق والجسور التي توفر الوصول إلى الأسواق والمطارات التي تقرب المسافات بين الدول وتختصر الوقت، بالإضافة إلى محطات الطاقة الكهربائية التي تضيء المنازل وتوفر الطاقة للصناعة وشبكات الأنترنث والهاتف المحمول والتي تساعد في إنتشار الإتصالات وشيوعها، ولا تقتصر على هذا فحسب بل تذهب إلى أبعد من ذلك لتشمل المدارس والجماعات والمستتشفيات وغيرها.

لا تقتصر البنية التحتية القدرة على الصمود على الطرق أو الجسور أو محطات توليد الطاقة الكهربائية وحدها، إنما تتعلق أيضا بالبشر والأسر والمجتمعات المحلية الذي تشكل هذه البنية التحتية الجيدة شريان حياة لهم لينعموا بصحة وتعليم أفضل وسبل عيش أفضل، وأن الإستثمار في البنية التحتية قادرة على الصمود يتيح فرص إقتصادية للناس وتكمن أهميتها في الأثر التي تتركها على البلد بشكل عام والإقتصاد بشكل خاص وبالتحديد مسألة النمو الإقتصادي وتوليد الفرص، لإنعكاسها بشكل واضح على الإستقرار الإقتصادي دون تقدم ملموس في جودة البنية التحتية فضلا من وجودها في بداية الأمر[1].

[1]- https// m. annabaa. Org/ arabic/ 2 conomicarticles /20056 تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/ 05/ 2023 على الساعة 16:00.

المطلب الثاني: مؤشر الموارد البشرية

إن المؤسسات الأجنبية لا تستطيع أن تنشط بمعزل عن المحيط التجاري والصناعي لدول المضيفة، فالمستثمرون الخواص المحليون والأجانب بحاجة إلى دعم خاص بالإضافة إلى وجود أسواق لرؤوس الأموال ومؤسسات بنكية فعالة بالإضافة إلى منشآت قاعدية تكنولوجية وبشرية تحضى بالاهتمام والعناية في برامج الدول المضيفة.

فيمكن للدول النامية الإستفادة من عمليات التجميع في مرحلتها النهائية مثلا، على أساس توفر العمالة المغيرة بالكفاءة من ناحية التكلفة وشبه الماهرة ومرافق تجهيز الصادرات تتسم بالكفاءة، أما في الأنشطة الأخرى فقد تتطلب تسهيلات الإنتاج سلاسل توريد محلية أكثر تطوير وتجميع لليد العاملة الماهرة، والتفاعل الوثيق مع الشركات الأخرى والمؤسسات المنتجة للمعارف على مسافة قريبة.

وقد تتطلب بعض الأنشطة مهارات متخصصة، وتتطلب الوظائف ذات القيمة الرفيعة مثل البحث الإنمائي أو المقار الإقليمية خاصة مهارات ومؤسسات متقدمة، فتكون الموارد البشرية ضرورية من أجل الإسراع بالنمو والإنتاجية، فالإستثمار في التعليم يسمح بإكتساب كفاءات عالية المستوى التي تزيد من الفعالية إلى جانب وجود تقنيات حديثة[1].

المطلب الثالث: مؤشرات البيئة الإقتصادية.

تعتبر هذه المؤشرات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمستثمرين سواء مؤشرات البيئة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية والتي تتمثل في:

أولا: معدل التضخم

توجد علاقة كبيرة بين معدلات التضخم وإستقرار البيئة الإقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو إقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا على تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية[2]، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حجم رأس المال، كما تؤثر على تكاليف

[1]- هالة بوعون، **تقييم وتحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)**-، مذكرة لنيل شهادة في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 50.

[2]- ناجي حسين، **تقييم وتحليل مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص 64.

الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري.

ويقصد بمعدلات العالية التضخم ما يجاوز 10% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الأجنبية أو الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يشوه النمط الإستثماري وهذا بإتجاه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الإستثمارات طويلة الأجل[1].

ثانيا: الإنفتاح الإقتصادي على الخارج

يعتبر الإنفتاح الإقتصادي واحد من المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على النمو الإقتصادي[2]، وقد استخدم على نطاق واسع لتحرير التجارة وإعتماد الدول على مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية التي تهدف إلى إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك عن طريق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتخفيف عن الأعباء الجبائية مع تخلي الدولة على بعض الأنشطة التنافسية لصالح القطاع الخاص وإدخال التحسينات على الأنظمة النقدية والمالية، ويستخدم مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير لمؤشر الإنفتاح الإقتصادي[3].

تعتبر درجة الانفتاح أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات، اذ أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشارعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج الدولة المضيفة.

ثالثا: مؤشر النمو الإقتصادي:

عادة ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الإقتصادي من جهة وعلى الطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، وبما ينطوي عليه من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي وبما يقتضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية، كما يعد هذا المؤشر أهم أنواع المؤشرات التي يستخدمها المستثمرين في إتخاذ القرار الإستثماري فالأداء الضعيف للنمو

---

[1]– جمل بلخياط، **جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 61.

[2] – يعتبر من مؤشرات البيئة الاقتصادية الخارجية او ما يسمى بمؤشرات القطاع الخارجي المرتبطة بالتجارة الخارجية، نسبة الإقراض الخارجي، رصيد الحساب الجاري الى الناتج المحلي، اجمالي خدمة الدين الى مجمع الصادرات، نسبة الدين الحكومي..... أي يشير الى مجموع المتغيرات المرتبطة بالقطاع الخارجي.

[3]– نور الدين بربار، فاطمة الزهر بوغاري، مرجع سابق، ص 158.

الإقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الإستثمار الأجنبي المباشر ويقاس بالتغير السنوي في الناتج المحلي ويعبر عن هذا التغير بالنسبة المئوية إنطلاقا من الفارق بين السنة الماضية والحالية، ويكون هذا التغير إيجابا إذا تحقق نمو إقتصادي والعكس صحيح وعادة يتم أخذ معدل نمو عدة سنوات من أجل تجنب الوقوع في التغيرات العارضة والظرفية[1].

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم مناخ الإستثمار.

تحرص العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعدهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي تساعدهم في تحديد وضع الدول في مجموعة من المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ذكر هذه المؤشرات التي يتم بها تقييم مناخ الإستثمار.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الإقتصادية ومؤشر التنمية البشرية

أولا: مؤشر الحرية الإقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتان بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت" منذ عام 1995 لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الإقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد إهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر، وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الإقتصادية، ويتفرع هذا المؤشر إلى عشرة مؤشرات تتمثل في[2]:

- ✓ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود حوافز غير جمركية)؛
- ✓ السياسة الضريبية (معدل الضريبة على الأفراد والشركات)؛
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد؛
- ✓ السياسة النقدية (معدل التضخم)؛
- ✓ حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ وضع القطاع المصرفي والتمويلي؛
- ✓ مستوى الأجور؛
- ✓ حماية حقوق الملكية الفردية؛

---

[1]- 1251933: http:// w w w. startimes. Com/ ?t تم الإطلاع عليه 2023/ 5/ 10 على الساعة 16:00.

[2]- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الطبعة الرابعة، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص ص 104- 105.

- ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية ومستوى البيروقراطية؛
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

ويصنف مؤشر الحرية الاقتصادية حسب الجدول الاتي إلى أربع أصناف:

الجدول (02): يمثل أصناف مؤشر الحرية الإقتصادية

الصنف	قيمته
الحرية الإقتصادية الكاملة	تكون من 1 وأقل من 2
الحرية الإقتصادية شبه الكاملة	تكون أكبر من 2 وأقل من 3
الحرية الإقتصادية ضعيفة	تكون أكبر من 3 وأقل من 4
إنعدام الحرية الإقتصادية	تكون أكبر من 4 وأقل من 5

المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 105.

كما يصدر هذا المؤشر أيضا عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن ومجلة وال ستريت جورنال منذ عام 1995، ويعمل على قياس وتقييم 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم من خلال تتبع وتقييم 02 مؤشراً فرعيا على النحو التالي:

- ✓ سيادة القانون: يتضمن مؤشرات حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية لقضائية.
- ✓ حجم الحكومة: يتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية
- ✓ الكفاءة التنظيمية: حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية
- ✓ انفتاح السوق حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثنتي عشر، مع إعطاء وزن متساو لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100، ودول ذات اقتصاد حر جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9 ودول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9، ودول ذات اقتصاد غير حير جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بني 50 و 59.9 ، ودول ذات اقتصاد مغلق إذا كانت قيمة المؤشر بنن 0 و 49.9.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية:

يصدر مؤشر التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، يعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد)[1].

دليل المؤشر:

- أكبر من80%: مؤشر تنمية بشرية عال.
- من 50% إلى 79%: مؤشر تنمية بشرية متوسط.
- أصغر من 50%: مؤشر تنمية بشرية منخفض.

المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

أولا: مؤشر التنافسية العالمي:

هو مؤشر يستخدم لقياس قدرة الدول على النمو ومنافسة الدول الأخرى والتنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، يصدر عن المنتدى الإقتصادي الدولي دافوس منذ عام 1979، ويستند هذا المؤشر إلى إثني عشرة عامل تشمل: وضع المؤسسات، ومستوى تطور البنية التحتية، ومستوى الإبداع، والإستقرار الإقتصادي الكلي، والصحة والتربية، والتعليم والتكوين، وفعالية سوق السلع، وفعالية سوق العمالة، وتطور السوق المالية، والإستعداد التقني، وحجم السوق، وتطور الأعمال[2].

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر منذ 2004 ضمن قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من عشرة مؤشرات فرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يقيس هذا المؤشر مدة تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع

[1]- علاوي محمد لحسن وآخرون، **أهمية تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)**-، ملتقى دولي: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدل النامية، 02- 03 ديسمبر 2019، ص 481.

[2]- عميروش محند شلغوم: مرجع سابق، ص 114.

الإقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية[1].

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر مؤشرات فرعية وهي[2]:

- مؤشر تأسيس المشروع؛
- مؤشر إستخراج التراخيص؛
- مؤشر توظيف العمالة؛
- مؤشر تسجيل الملكية؛
- مؤشر الحصول على الإئتمان؛
- مؤشر حماية المستثمر؛
- مؤشر دفع الضرائب؛
- مؤشر تنفيذ العقود؛
- مؤشر إغلاق المشروع؛
- مؤشر التجارة عبر الحدود.

المطلب الثالث: مؤشرات تقارير المخاطر القطرية.

أولا: مؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر شهريا عن مجموعة (the political Risle services) "PRS " من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[3]:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية؛
- مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية؛

---

[1]– المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص 70.

[2]– عميروش محند شلغوم: مرجع سابق، ص 115.

[3]– ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة البصرة كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، 2013، ص 83.

❖ مؤشر تقييم المخاطر المالية.

ينقسم المؤشر إلى 05 مجموعات حسب درجة المخاطرة وتكون كما يلي:

الجدول (03): يمثل درجة المخاطرة في مؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الدرجة	المخاطرة
من 0 إلى 49.5%	مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59.5%	مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69.5%	مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79.5%	مخاطرة منخفظة
من 80 إلى 100%	مخاطرة منخفظة جدا

المصدر: ريحان الشريف، هوام لمياء مرجع سابق، ص 84.

ثانيا: مؤشر الإنستيتيو شنال الإنفستور للتقييم القطري

يصدر مرتين عن مجلة الإنستيتيو شنال الإنفستور منذ العام 1998 يتم احتساب المؤشر بناءا على نتائج مسوح إستقصائية، ويغطي المؤشر 178 دولة من بينها 20 دولة عربية، يتم تصنيفها تدريجيا من الصفر إلى مائة نقطة مئوية، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطر في الدولة[1].

ثالثا: مؤشر وكالة ذان أخد براد ستريت لمخاطر القطرية

يقيس المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعملية التبادل التجاري عبر الحدود وليس على قدرة سداد الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات، والقروض ويعتمد المؤشر على 04 مجموعات تغطي المخاطر السياسية، المخاطر الإقتصادية الكلية، والمخاطر التجارية، والمخاطر الخارجية، وقد قسم المؤشر المخاطر إلى 07 مجموعات من DB1 –DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a–b حيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 هي الأعلى مخاطرة.[2]

---

[1]– بن مسعود محمد، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة تقييمية وفق مؤشرات دولية، مجلة الحقيقية، المجلد 17، العدد 46، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 261.

[2]– زغبة طلال، **مناخ الإستثمار في الجزائر، واقع وآفاق– دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمارات المرغوب للفترة 2007– 2011–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص 99.

ربعا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة في مارس وسبتمبر، يقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب على المؤشر الدول وفق النسب المئوية التي تسجلها من 0 إلى 100 نقطة مئوية بالإستناد إلى 09 مؤشرات فرعية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية كلما دل المؤشر على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من بينها 20 دولة عربية، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من 0 إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها .

خامسا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد، ويعكس مدى تأثير الإلتزامات المالية للمؤسسات العاملة في هذه الدول، بأدائها الإقتصادي وأوضاعها السياسية وبيئة أداء الأعمال فيها، ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية لتقييم العوامل السياسية والمخاطر المالية المختلفة وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل، ويغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية.[1]

وتقسم الدول وفق هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين كما في موضح في الجدول التالي.

[1] – بن مسعود محمد، مرجع سابق، ص 262.

الجدول (04): تصنيف الدول إلى مجموعتين وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

المجموعة	فروعها
مجموعة الدرجة الإستثمارية A	(A)1: البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا. (A)2: إحتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة إقتصادية وسياسية أقل إستقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المضيفة ضمن1A. (A)3: بروز بعض الظروف الإقتصادية والسياسية غير ملائمة قد يؤدي المدفوعا للمنخفض أملا لأن يصبح أكثر إنخفاض من الفئات السابقة، رغم إستمرار استبعداد إمكانية عدم القدرة على السداد. (A)4: سجل المدفوعات يصبح أسوء حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جدا.
مجموعة درجة المضاربة	(B): يرجح أن تكون للبيئة الإقتصادية والسياسية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلا. (C): قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا. (D): ستودي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

المصدر: رغبة طلال، مرجع سابق، ص ص 99- 100.

المطلب الرابع: مؤشرات أخرى

أولا: مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد مند عام 1995 لتعكس درجة التحسن، إذ يحاول ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الشفافية، إذ يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسودات ومصدر معلومات متعددة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيرها في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في الطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية، حيث عرف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الفساد على أنه يتمثل في مواجهة المستثمرين في كثير من الأحيان حالات الرشوة والابتزاز،

ومواجهة اللامبالاة الرسمية عند التماس الانصاف من السلطات التي هي في طريق اتخاذها، واختلاس الأموال.[1]

تقوم هذا المؤسسة بقياس الفساد لاستخدام 03 مؤشرات أساسية هي:

أ- مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر مدركات الفساد (بالإنجليزية: Corruption Perception index) هو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995. ويصنف المؤشر الدول «حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي». حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية.

كما يبين لنا مؤشر منظمة الشفافية الدولية درجات الفساد في كل دولة ويصنف دول العالم كل حسب درجتها في هذا المؤشر حيث يتم ترتيبها في الأخير من الدول الأقل فسادا ذات أكبر رقم للدرجة إلى الدولة الأكثر فسادا ذات الرقم الأصغر للدرجة، وعموما يقيم مؤشر مدركات الفساد الدول، حسب مجموع النقاط الذي تحرزه الدولة أو المنطقة على مقياس يتراوح بين 0 -10، حيث يشير الرقم0 أن إلى هناك فساداً على مستوى عال في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد[2].

ب-مؤشر دفع الرشوة:

هو مؤشر يقيس مدى استفحال الرشوة في الوسط الاقتصادي لمختلف دول العالم، حيث يتم ترتيب دول العالم من الدول التي تكاد تنعدم فيها الرشوة إلى الدول الأكثر تميزا، بدفع الرشوة في مجال إبرام مختلف المعاملات والصفقات الاقتصادية والإدارية. ويركز هذا المؤشر منذ 1999 على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج، وتعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على طرح أسئلة الاستبيان على المسؤولين التنفيذيين لشركات قطاع الأعمال حول مدى انخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة، و قد تتغير هذه الأسئلة من سنة لأخرى،

[1] تندرت محمد، آليات تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة حالة استشرافية-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص ص74-75.

[2]- عبد الحفيظ بوخرص, سمير بن محاد, **دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية,** مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد 07, العدد2022/01، ص ص 252-253.

للحصول على أجوبة أكثر مصداقية وتعبيرا، ويتم ترجمة البيانات على مقياس يتدرج من (0 إلى 10) حيث تمثل الدرجة (10) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد لم تمارس الرشوة، بينما تمثل الدرجة 0 الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل مستمر، وبناء عليه يتم تصنيف الدول بأنها أقل أو أكثر احتمالا للانخراط في الرشوة على مستوى الخارج[1].

ج-التقرير العالمي الشامل عن الفساد

يركز هذا المؤشر كل سنة على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات الدولة، حيث تقوم منظمة شفافية دولية ومنذ العام2001 ، بإصدار تقارير سنوية تركز من خلالها على قطاع حيوي ومهم من قطاعات الدولة، يغطي التقرير فترة اثنا عشر شهرا ابتداء من شهر جويلية إلى غاية شهر جوان من السنة الموالية، ويقدم التقرير بحثا وتحليلا متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، وهو يجمع بين الأبحاث الأكاديمية، والدراسات العملية الميدانية، والتقرير موجه لمجموعة واسعة من القراء من بينهم واضعو السياسات والصحفيون، والأساتذة و الطلاب والجمهور العام.

ثانيا: مؤشر الحوكمة العالمي:

يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقاس الوحيد الذي يشمل جميع دول الأعضاء الأمم المتحدة يطلق على هذا المؤشر اسم " المؤشرات العالمية للحوكمة WGI" يحتوي المؤشر على ست مؤشرات فرعية هي[2]:

- ✓ الصوت والمسائلة؛
- ✓ الاستقرار السياسي؛
- ✓ فعالية الحوكمة؛
- ✓ الأطر التنظيمية؛
- ✓ سيادة القانون؛ مكافحة الفساد.

[1]- عثمان مداحي، (2019)، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ، جامعة بشار، الجزائر، 715.

[2] فايزة بوالعجين، تقسم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسساتية وانعكاسات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- مقارنة مع بعض الدول العربية-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد6، العدد2، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 413.

- ✓ فقد حلل كل من ossain and rahman H العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة أثبتت أن لجميع مؤشرات الفرعية للحوكمة الست أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 80 بلد نامية.

ثالثا: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يقيس مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعًا اقتصاديا أساسيا وفرعيا تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، والإعلام ، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية هي:

* قيود الاستثمار في الأسهم.
* آليات الموافقة.
* القيود على توظيف المديرين الأجانب.
* قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض.

وتجدر الإشارة الى أن هذا المؤشر ورغم كونه محدداً حاسما لجاذبية البلد للمستثمرين الأجانب، إلا انه ليس مقياسًا كاملاً لمناخ الاستثمار في أي بلد بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

خلاصة الفصل:

لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا، وهنا تمكن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا، وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمرين، ويكون من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات المختلفة الكمية والنوعية حيث تحتل هذه المؤشرات موقع أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتحاذ أي قرار استثماري، وتعتبر مرجع لكثير من المستثمرين في تقييم البلدان التي سيوطنون بها استثماراتهم، لذا تسعى الدول إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير أفضل مناخ استثماري.

الفصل الثالث: واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من أجل تنمية إقتصادها وكسب مقومات وإمكانات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية.

ومن أجل معرفة مدى فشل أو نجاح السياسات المطبقة على الاستثمار الآجنبي المباشر في الجزائر ولمعرفة قدرة الدولة على إستقطاب المشاريع الأجنبية من مختلف المناطق العالمية وتوجيهها ناحية القطاعات الإقتصادية الحيوية، القادرة على دفع عجلة التنمية الوطنية.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإجراءات والسياسات المتخدة لترقية مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تشخيص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر وكباقي الدول تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات الأجنبية فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار، وكذلك وضعت حوافز وإعفاءات لجذبه وكذلك الضمانات والالتزامات بغرض كسب ثقته.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى إنشاء هيئات مؤسسات رسمية مختصة بمتابعة ومراقبة وتأطير الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية.

أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات عن طريق مجموعة من القوانين نذكر منها[1]:

1-قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

صدر الأمر 3/1 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري واتجاهه ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغير، ومن أهم النقاط التي بها هذا المرسوم ما يلي[2]:

- ✓ مبدأ عدم التمييز: التعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما نتعامل مع الأشخاص الطبعيين والمعنويين الجزائريين؛
- ✓ إنشاء مكتب موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار؛
- ✓ إنشاء مجلس وطني للاستثمار، يرأسه رئيس الحوكمة المكلف باستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار؛
- ✓ إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل وتفعيل الاستثمارات بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما النفقات منها بعنوان أشغال المنشآت الأساسية والضرورية لإنشاء المشروع؛

---

[1]- سنذكر فقط قوانين الاستثمار التي صدرت بعد سنة 2000 م وطيلة سنوات الدراسة مع العلم أن عملية تحرير الاستثمار في الجزائر بدأت بعد 1990 بعد تحول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق (قانون النقد والقرض...)

[2]- مبروك عبد النور، **قوانين الاستثمار في الجزائر من التقيد إلى الحرية**، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 20، العدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص 375-376.

✓ إعطاء أو منح المستثمرين الوطنيين والأجانب مزايا ضمن نظامين عام واستثنائي، بإضافة الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، يستفيد المستثمر من مزايا وإعفاءات خاصة إذا كانت المشاريع الاستثمارية لها أهمية للاقتصاد الوطني.

2-قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 6- 8 المعدل والمتمم من الأمر 1-3 المؤرخ في 15 جويلية 2006، ولقد تضمن هذا الأمر العديد من التعديلات للأمر 1-3 تتجه في معظمها إلى تكريس حقبة المستثمر الأجنبي مثله مثل المستثمر الوطني من الاستفادة من المزايا بواسطة ضمانات وتكريس الشفافية في الاستفادة منها، مع تحديد مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفرض اجال قانونية في منح مقرر الاستفادة من المزايا، كما كرس هذا الأمر المزايا الخاصة التي تستفيد منها الاستثمارات ذات الاهمية للاقتصاد الوطني من خلال فتح مجال التفاوض حول حجم هذه المزايا الذي ذكره الأمر 6-8 في المادة18 وحدد تشكيله وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم دون المساس بالمادة 17 من الأمر 1-3 التي تنص على أن التحكيم الدولي هو وسيلة لتسوية المنازعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية[1].

3-قانون الاستثمار لسنة 2016:

يتضمن قانون الاستثمار لسنة 2016 مجموعة من الأحكام قصد تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار الأجنبي، وسبقتها إجراءات أهمها استرجاع القطاع الصناعي الغير مستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم ما جاء به هذا القانون الجديد ما يلي[2]:

✓ في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد تعاني الجزائر في بطئ عملية إنشاء المؤسسات، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بإجراءات ودعم وإنشاء المؤسسات؛

✓ إلغاء العراقيل التي تحول دون تحويل الأرباح إلى الخارج؛

✓ تسوية النزاعات عن طريق اللجوء إلى الواسطة والتحكيم الخاص.

---

[1] ماليك حموتان، **الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر – دراسة مقارنة بين القاون الجزائري والفرنسي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2022، ص 1229.

[2] – حيتانة معمري، **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد08، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، يناير2017، ص 05.

4- قانون رقم 19-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020:

نصت لمادة 109 من هذا القانون على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49-51% والإبقاء عليها بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، وجاء في نص المادة" ترتبط ممارسة أنشطة انتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأس مالها"[1]

ثانيا: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة إلى القوانين التي وضعتها الجزائر، كان لابد من وضع نظام مؤسساتي مهمته تنظيم الاستثمارات ومتابعة مشروعاتها الاستثمارية والإشراف عليها، تتمثل هذه الهيئات في:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم تأسيس هذه الوكالة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والصادرة بموجب الجريدة الرسمية رقم 47 حيث حددت المادة 21 مهام هذه الوكالة العمومية الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهام ما يلي[2]:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
- ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية.

---

[1]- أسماء سي علي واخرون، **القاعدة الاستثمارية 49%- 51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة الباحث، المجلد21، العدد01، 2021، ص 201.

[2]- بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990-2018) الريشة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة01، الجزائر، 2022، ص ص 141-142.2

2-المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحوكمة ويتمثل دوره في إعداد استراتيجيات وسياسات بترقية الاستثمار ومتابعتها والسهر على تطبيقها ومتابعة إنجازها وقيامها بالتحسينات عبر قوانين المالية، ومن مهام هذا لمجلس ما يلي[1]:

- ✓ اقتراح استراتيجيات الاستثمار وأولوياتها؛
- ✓ اقتراح المزايا التحفيزية ومتابعة التطورات الجارية؛
- ✓ تحديد السلطات والسلع المستثناة من المزايا؛
- ✓ السهر على استحداث مؤسسات وأدوات مالية من أجل تمويل الاستثمار والبحث على تطويرها؛
- ✓ مساعدة الحوكمة في اتخاذ القرارات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتشجيعها؛
- ✓ يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

3-صندوق تمويل ودعم الاستثمار:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 28 من الأمر 01-03 والذي يعتبر من الاجهزة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويهدف لتمويل تكفل الدولة بالمساهمات والمزايا الممنوحة للاستثمارات وبالخصوص تلك النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الضرورية الأساسية للاستثمار، كما يتم تحديد نفقات هذا الصندوق عن طريق المجلس الوطني للاستثمار[2].

4-الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصايا الوزير المكلف بالاستثمار، وتتمثل مهام هذه الوكالة في[3]:

- ✓ تتولى مهام التسيير والترقية والضبط العقاري؛
- ✓ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي وتحسينه كل 6 أشهر؛
- ✓ المساهمة في إبراز نشاط السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار؛
- ✓ تتولى مهام الوسامة العقارية؛

---

[1]- سحنون فاروق، مرجع سابق، ص ص 43-44

[2]- بشير هارون، مرجع سابق، ص .143

[3]- نفس المرجع السابق، ص 143.

- ✓ نشر المعلومات حول الأصول العقارية.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، وذلك وفق نظامين على النحو التالي يكون بيانه:

1- مزايا النظام العام:

تستفيد من مزايا نظام الإستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الإستثمارات غير المعنية بالنظام الإستثنائي الآتي بيانه في الصفحات الموالية، وقد حدد المجال الزمني للإستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الإنجاز فقط، وتتمثل هذه المزايا في[1]:

أ-الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الإستثمار؛

ب-الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

ت-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالإستثمار المعني.

هذا بخصوص مزايا النظام العام وفق الأمر 01- 03 والتي تخص فترة الإنجاز فقط دون فترة الإستغلال، و مزايا هذه الفترة منحها الأمر رقم 06- 08، والتي تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسوم على النشاط المهني لمدة 03 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط، أي خلال فترة إستغلال الإستثمار.[2]

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة يوم 22/ 08/ 2000، الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20/ 08/ 2000، المادة رقم 09، ص 05- 06.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة يوم 19/ 07/ 2006، الأمر رقم 06- 08 المؤرخ في 17/ 07/ 2006 المعدل والمتمم للأمر 01- 03، المادة رقم 07، ص 18.

أما فترة الإنجاز فتم تثبيت الميزتان (أ) و (ب) أعلاه وعدلت الميزة (ت) بمنح الإعفاء الكلي من حقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الإستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال.[1]

2-مزايا النظام الإستثنائي:

تستفيد من مزايا هذا النظام:

- ✓ الإستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للإستثمار؛
- ✓ الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للإستثمار.

وتتنوع مزايا هذا النظام بين فترة الإنجاز وفترة الإستغلال على النحو التالي:

أ-بخصوص فترة الإنجاز: تستفيد الإستثمارات المعنية بهذا النظام من[2]:

- ✓ الميزتان (أ) و (ب) السابق ذكرهما في مزايا النظام العام أعلاه؛
- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال تسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.
- ✓ تطبيق النسبة المنخفظة في مجال حقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة لإنجاز الاستثمار غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا، عندما عدل الأمر 01- 03 بالأمر رقم 06- 08.[3]

ب-بخصوص فترة الإستغلال: تتلخص المزايا الممنوحة في[4]:

- ✓ الإعفاء خلال مدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الآرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ألغيت سنة 2006 عندما عدل الأمر 01- 03 وأصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدحل الإجمالي؛

---

[1]- المادة رقم 07، الأمر 06- 08، السابق الذكر، ص 18.

[2]- المادة 11 من الأمر رقم 01- 03، السابق الذكر، ص 18.

[3]- المادة رقم 07 من الأمر 06- 08، السابق الذكر، ص 18.

[4]- المادة 11 من الأمر رقم 01- 03، السابق الذكر، ص 18.

✓ الإعفاء لمدة عشرة سنوات، إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

يضاف إلى ما سبق في النظام الإستثنائي، إمكانية إستفادة الإستثمارات ذات أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مما يعزز هذه المزايا، أن القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب تتميز بعدم وضع حدود نسبية على الرأسمال الأجنبي وبهذا تستفيد الجزائر من ميزة مقارنة واضحة فبعض الدول ترخص بملكية أجنبية كاملة (100%) في قطاعات النشاط المحدد بالقانون أو بعض القطاعات فقط كما سمح القانوني التجاري بإمكانية إختيار الشكل القانوني للمؤسسة الملائمة للنشاط المرغوب والذي يمنح مزايا أكثر من الناحية الجبائية.

المطلب الثالث: ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منحت الجزائر للمستثمر الأجنبي بعض الضمانات والتي تتمثل في[1]:

1-الحرية الكاملة للمستثمر والإستثمار: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للإستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة إستثمارات في شتى النشاطات الإقتصادية المختلفة مع عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة، التربية، التعليم وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

وكذلك يضمن هذا المبدأ إقامة مشروعات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء إستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية معدومة أو في شكل شركة بإسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم، على أن تكون هذه الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف مستثمر مرفوق بالوثائق التي تشترطها تشريعات وتنظيمات.

2- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والإستثمار: جاء ذلك من خلال المادة 38 من المرسوم التشريعي 93- 12 والتي ورد فيها: " يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة

[1]- عبد المجيد أونيس: **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006، ص ص 255- 256.

التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الجزائر من حيث الحقوق والإلتزامات فيما يتعلق بالإستثمار".

ومنه تقر هذه المادة عدم التميز فيما يخص المستثمرين والإستثمارات مع الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة ومتعلقة بضمان حماية الإستثمارات في إطار متبادل.

3- ثبات القانون المطبق على الإستثمار: جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 09- 12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الإستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبيق المرجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في هذا الإطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما بادرت الجزائر بإبرام عدة إتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الإستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على اموالها أو مصادر أو فرص الحراسة عليها.

4- ضمان حرية التمويل: للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني (أي تحويل الالأت والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 في المرسوم التشريعي 93- 12: " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من إستيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوم.

5- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الإتفاقيات المبرمة:

لقد أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال حماية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية ومن أهم هذه الاتفاقيات[1]:

[1]- زكرياء بله باسي وأخرون: **واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى الدولي، الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستخدمة نحو رؤى واعدة للدول النامية**، جامعة الوادي، الجزائر، 02- 03 ديسمبر 2019، ص ص 538- 539.

-**الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف:** نظرا لتعدد الإتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سوف نسلط الضوء على دراسة أهمها والمتمثلة في إتفاقية تشجيع وضمان الإستثماريين دول المغرب العرب، وإتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

-**الإتفاقيات الدولية الثنائية:** أبرمت الجزائر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 45 إتفاقية ثنائية لحماية الإستثمار الى غاية 2022، كما تحتل المرتبة 41 عالميا و9 عربيا فيما يخص عدد الاتفاقيات المبرمة الى غاية نفس السنة. ونظرا للتشابه معظم الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الإستثمارات وإحتوائها على نفس المبادئ والمعاملات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر فسنختار الإتفاق المبرم بين الجزائر والكويت والإتفاق بين الجزائر والدانيمارك كنموذج من هذه الإتفاقيات.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الإستثماري الملائم لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والإستفادة منه بما يلائم حاجياتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الإستثمار والذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل واداة لنقل التكنولوجيا... وغيرها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإشارة إلى توزيعها الإقطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

عملت الجزائر جاهدة على تشجيع استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.

الجدول (05)، يوضح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من الفترة (2000-2020)

الوحدة مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإستثمار	438	1196	1065	634	882	1081	1795
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الإستثمار	1662	2593	2746	2264	2571	1499	1684
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الإستثمار	1507	-584	1635	1203	1470	1382	1143

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على الموقع:http:// unctad. Org

نلاحظ من خلال الجدول، اعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال سنة 2000 بلغ 438 مليون دولار قد إرتفع مقارنة بسنة 1999، ليتضاعف إلى ما يقارب ثلاث أضعاف خلال سنة 2001 حيث قدر بـ 1196 مليون دولار، ويعود ذلك إلى ما جاء به قانون الإستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين وكذلك تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري بعد سنوات من الركوض، وهذا مرتبط بشكل كبير بارتفاع أسعار[1] النفط مع بداية الألفية الجديدة بعد سنوات عديدة من انخفاضها الأمر الذي أدى الى ارتفاع الاستثمارات في القطاع النفطي.

الشكل (03): يمثل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من الفترة (2000- 2020).

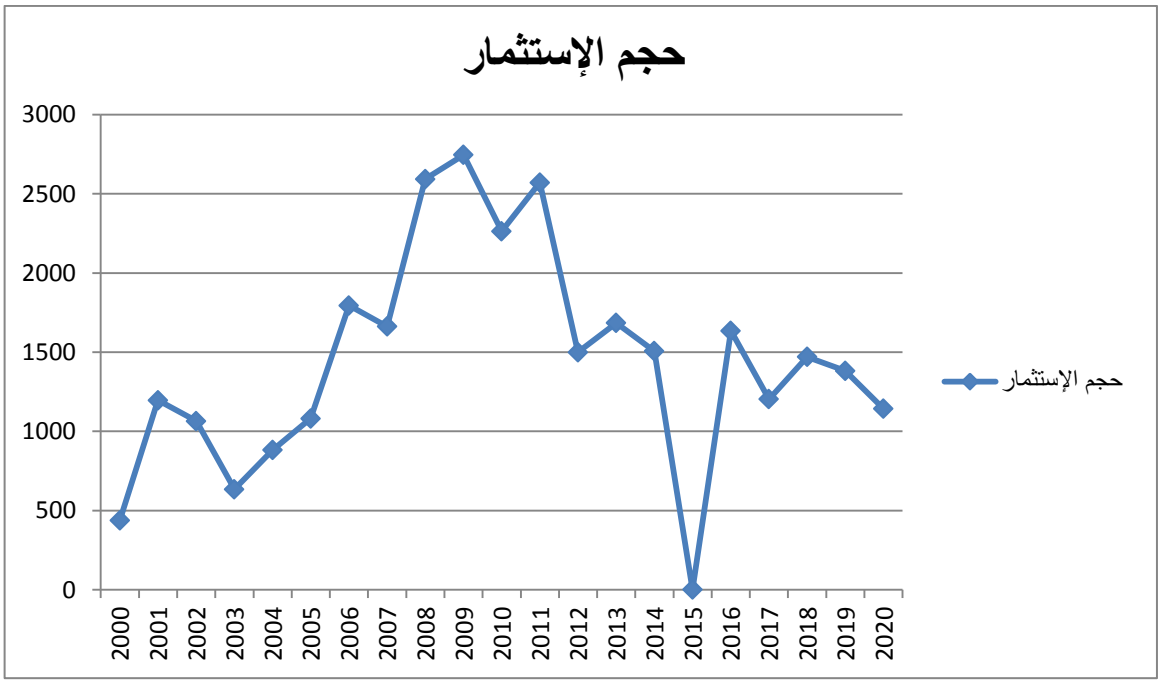

المصدر: عن إعداد الباحثة من خلال معطيات الجدول أعلاه.

أما سنة 2003 تراجعت التدفقات الواردة إلى الجزائر نوعا ما لتصل إلى 634 مليون دولار لكن مع بداية سنة 2004 عاودت الإرتفاع لتصل إلى 882 مليون دولار، ليستمر تطور هذه التدفقات خلال السنوات الموالية حيث إعتبرت من القيم المحققة خلال السنتين 2008- 2009 من أحسن التدفقات الواردة في الجزائر خلال تلك الفترة ولقد تعلقت هذه الإستثمارات بقطاع المحروقات خاصة من شركة توتال وبارتاكس الفرنسيتين، إلى أن هذا التدفق إنخفض سنة 2010 بسبب تبعيات الأزمة المالية

[1]- في بداية الألفية بدأت أسعار النفط بالارتفاع بسبب ارتفاع الطلب القادم من الدول الناشئة وعلى رأسها الصين فاسترجع قطاع الصناعة النفطية عافيته.

في حين سجل إرتفاع في سنة 2011 حيث وصلت الى 2571 مليون دولار ليعود الإنخفاض في السنوات 2012 و 2013 و 2014 مسجلا تدفق قدره 1499- 1686- 1507 مليون دولار على التوالي ويعود هذا التراجع للتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر إلى التراجع الإستثمار على المستوى العالمي، لتسجل سقوط حر عام 2015 والذي بلغ 584- مليون دولار نتيجة إنخفاض أسعار البترول التي أثرت على الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة وعلى مخاوف المستثمرين بصفة عامة، ثم يعود التدفق في الإرتفاع حيث بلغ سنة 2016بـ 1635 مليون دولار نتيجة لتحسن في أسعار البترول، ثم يرجع التدفق متذبذب خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 حيث قدرت التدفقات 1203- 1470- 1382- 1143 على الترتيب، ويرجع هذا التذبذب والتراجع في هذه السنوات الأخيرة إلى هيمنة قطاع المحروقات وبان بشكل الوجهة الأولى والأمم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله أزمة جعل تدفقات الإستثمار تتراجع إضافة إلى التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات خاصة بالاستثمار مع إقرار قاعدة 49/ 51 في المائة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي بلإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة (2000- 2019).

تتوزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الإقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (06): أهم قطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	29842	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	08	0.6	13577	0.5	7196	1.66
الإتصالات	01	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	223289	100

المصدر: المؤسسة الوطنية لتطوير الإستثمار وإئتمان الصادرات: (www. Andi- dz)

الشكل رقم (04): أهم قطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

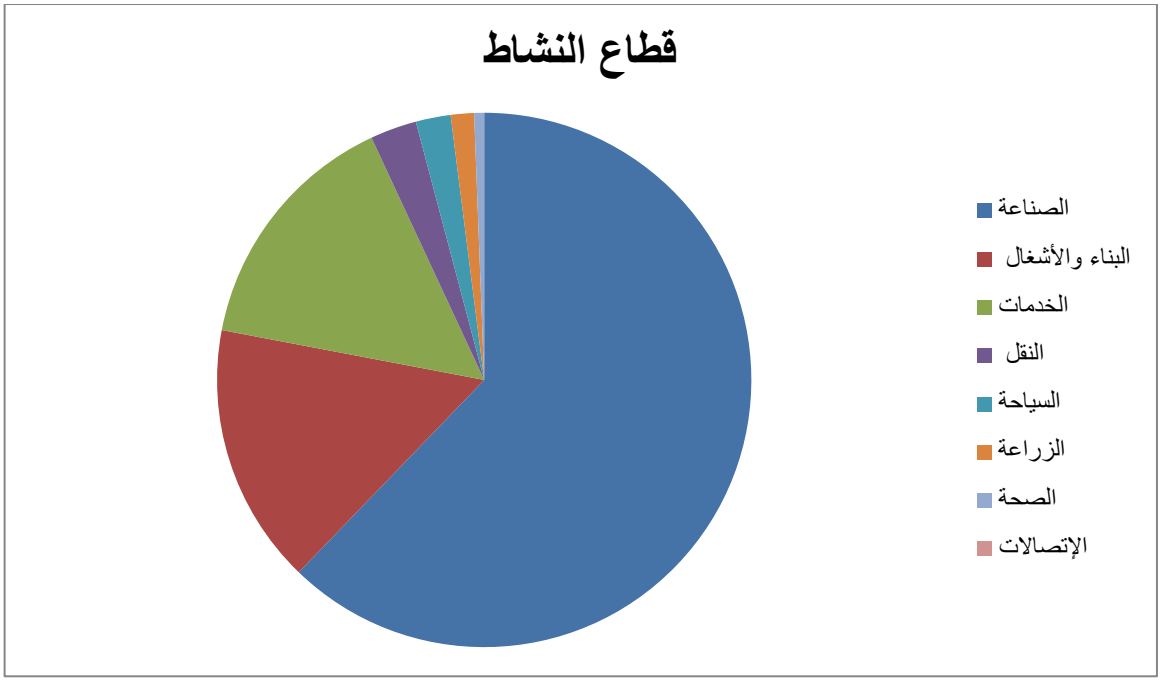

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت عدد المشاريع في هذا القطاع 560 مشروع من إجمالي 934 مشروع بقيمة قدرت 2050290 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل مقدرة بـ 87580 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 150 مشروع بقيمة قدرت بـ 199519 مليار دينار حزائري، وتعود هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى إستقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد إحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ 145 مشروع بقيمة 130980 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل بـ 34 مشروع بقيمة 21966 مليار دينار جزائري، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة إستقطب سوى عشرين مشروع بقيمة 123650 مليار دينار جزائري، على الرغم من إمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 16 مشروع بقيمة 5780 مليار دينار جزائري بالرغم من امكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والإقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة بـ 8 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري، وهذه

المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، ليحتل قطاع الإتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار دينار جزائري، نظرا لقلة التحفيز، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر في إطار الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها في الجدول التالي:

الجدول (07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون الدينار	عدد مناصب العمل
أوروبا والإتحاد الأوروبي	450	1148208	65123
الدول العربية	240	1010757	31420
تركيا	116	180010	12178
أسيا	90	169732	11417
أمريكا	18	68813	1798
الشركات متعددة الجنسيات	13	33160	1460
إفريقيا	06	31140	708
أستراليا	01	2378	185
المجموع	934	2644198	223289

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: www.andi. Dz

خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا سواء دول الإتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بـ 450 مشروع منها 320 مشروع تابعا للدول الإتحاد الأوروبي، والتي خلقت أكبر من 65 ألف منصب شغل وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 240 مشروع، مما ساهم في خلق اكثر من 31 ألف منصب شغل حيث أن هذا العدد يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظريتها الأوروبية، وما يوجد من روابط المتمثلة في العوامل المشتركة بين اللغة والدين وغيرها، تليها تركيا والدول الأسيوية التي إحتلفت المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب بعدد فاق 200

مشروع والتي خلقت أكثر من 20 ألف منصب شغل وتمثل الصين الجزء الأكبر منها خاصة في مجال الأشغال العمومية.

من خلال الجدول اعلاه يتضح أن الصين إحتلت المرتبة الأولى في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة مقدرة بـ 3539 مليون دولار، وإختلفت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرة بـ 151 مليون دولار، ثم تليها إسبانيا بتكلفة قدرت بـ 2565 مليون دولار، وبعدها تركيا بما يقدر بـ 2313 مليون دورلار، ثم تليها باقي الدول.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى وضعية الجزائر في بعض المؤشرات التي تقيس المناخ الإستثماري، بالإضافة إلى التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع تقديم جملة من الحلول و الإقتراحات التي تساهم في تهيئة وتحسين الإستثمار فيه.

المطلب الأول: وضعية الجزائر في بعض مؤشرات قياس مناخ الإستثمار.

إن تحليل مستوى فعالية وملائمة مناخ الإستثمار يظهر من خلال تحليل و دراسة موقع الجزائر في مؤشرات قياس مناخ الإستثماري والتي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في إتخاذ قرار الإستثمار.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

لقد صنفت الجزائر ضمن فئة الدول التي لا توجد بها حرية إقتصادية إلى حد كبير خلال الفترة (2000- 2020)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (08): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة (2000-2020).

السنة	التنقيط	الرتبة	الحرية
2000	56.8	96	حرية إقتصادية ضعيفة
2001	57.3	93	حرية إقتصادية ضعيفة
2002	61	68	حرية إقتصادية متوسطة
2003	57.7	92	حرية إقتصادية ضعيفة
2004	58.1	84	حرية إقتصادية ضعيفة
2005	53.2	118	حرية إقتصادية ضعيفة
2006	55.7	102	حرية إقتصادية ضعيفة
2007	55.4	102	حرية إقتصادية ضعيفة

2008	56.2	102	حرية إقتصادية ضعيفة
2009	56.6	107	حرية إقتصادية ضعيفة
2010	56.9	105	حرية إقتصادية ضعيفة
2011	52.4	172	حرية إقتصادية ضعيفة
2012	51	140	حرية إقتصادية ضعيفة
2013	49.6	145	حرية إقتصادية ضعيفة
2014	50.8	146	حرية إقتصادية ضعيفة
2015	48.9	157	حرية إقتصادية منعدمة
2016	50.1	154	حرية إقتصادية ضعيفة
2017	46.5	172	حرية إقتصادية منعدمة
2018	44.7	172	حرية إقتصادية منعدمة
2019	46.2	170	حرية إقتصادية منعدمة
2020	46.9	169	حرية إقتصادية منعدمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقع: //ar knoema. Com// : http تاريخ الإطلاع 02/ 06/ 2023 على الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الجزائر صنفت ضمن فئة الدول التي لا توجد بها حرية إقتصادية إلى حد كبير خلال الفترة 2000- 2020 ما عدا سنة 2002 صنفت فيها حرية إقتصادية متوسطة بحصولها على 61 نقطة، ليتعود خلال الفترة 2003- 2014 ولمدة 12 سنة كاملة تتصف الحرية بها دائرة الحرية الضعيفة، ويعود هذا إلى أن الجزائر لم تقم بإصلاحات من أجل تحسين حرية الإقتصادية بها، ثم تسوء الأوضاع بهذا مؤشر لتحتل الجزائر المراتب 157، 154، 172، 172، 170، 169 للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 على الترتيب وتصنف ضمن الحرية الإقتصادية المعدومة وهذا راجع أساسا الى أزمتي انخفاض أسعار النفط بداية من 2014 و كذا أزمة كورونا.

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

سوف يبرز لنا الجدول الموالي التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال بيئة الأعمال، وذلك نظرا لتمركزها ضمن المراكز ما بعد المائة.

الجدول (09): ترتيب الجزائر وفق المؤشر المركب سهولة أداء العمال للفترة (2006-2020)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب	128	116	125	132	136	136	148	152
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الترتيب	153	154	163	156	166	157	157	

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2020.

الجدول (10): ترتيب الجزائر في مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009- 2020).

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بدئ النشاط التجاري	141	184	150	153	156	164	141	145	142	145	150	152
تراخيص البناء	112	110	113	118	138	147	127	122	77	146	129	121
توصيل الكهرباء	-	-	-	164	165	148	147	130	118	120	106	102
تسجيل الملكية	162	160	165	167	172	176	157	163	162	163	165	165
دفع الضرائب	166	168	162	164	170	174	176	169	155	157	156	158
الحصول على إئتمان	131	135	138	150	129	130	171	174	175	177	178	181
حماية المستثمر	70	73	74	79	89	98	132	174	173	170	168	179
التجارة عبر الحدود	118	122	124	127	129	133	131	176	178	181	173	172
تنفيذ العقود	126	123	123	122	126	129	120	106	102	103	112	113
حالات الإعسار	59	51	59	59	62	60	97	73	74	71	76	81

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير سهولة اداء أنشطة الأعمال للبنك الدولي للسنوات 2009- 2020.

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن الجزائر تحتل مؤخرة الترتيب في مؤشر بيئة الأعمال طول فترة الدراسة حيث أنها أحسن نتيجة لها سجلت المرتبة 116 سنة 2007، وكأسوء نتيجة لها سجلت المرتبة 163 سنة 2016 خلال فترة الدراسة وذلك بسبب المؤشرات الفرعية العشرة، حيث نلاحظ أن كل المؤشرات الفرعية العشرة تحتل مؤخرة الترتيب وذلك بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وطول المدة انجازها في المؤشرات الأربعة الأولى (بدء المشروع، إستخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية). كما نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب جد متدنية بداية من أزمة الرهن العقاري 2008

ثالثا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

سوف نظهر في هذا الجدول التالي وضعية الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2020.

الجدول (11): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة (2002- 2020).

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
درجة	B	B	B	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4
التصنيف	مخاطر مرتفعة نسبيا	مخاطر مرتفعة نسبيا	مخاطر مرتفعة نسبيا	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسط	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
درجة	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	A_4	B	C
التصنيف	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر متوسطة	مخاطر مرتفعة نسبيا	مخاطر مرتفعة
السنة	2018	2019	2020					
درجة	C	C	D					
التصنيف	مخاطر مرتفعة	مخاطر مرتفعة	مخاطر مرتفعة جدا					

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الإستثمار الكويت، من سنة 2002 إلى 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر وفق هذا المؤشر خلال سنة 2002- 2004 صنفت وفق مخاطر مرتفعة نسبيا أي أنها ضمن درجة المضاربة، لتصبح خلال سنة 2006 إلى سنة 2015 ضمن المخاطر القطرية المتوسطة التي تتيح للمستثمرين الأجنبيين أرضية مناسبة للإستثمار فيها، بينما ابتداء من سنة 2016 عرفت المخاطر القطرية إنخفاضا واضحا من خلال زيادة المخاطر القطرية للإستثمار جاء ما بين مرتفعة ومرتفعة جدا المرتبة (C-D)، وهو ما يبينه الإنخفاض المستثمر في تدفق حجم الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: مؤشر الشفافية.

سوف نعرض في هذا الجدول ترتيب الجزائر وفق مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003- 2019 كما هو موضح كالتالي:

الجدول (12): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الشفافية خلال الفترة (2003- 2019).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	178/92	178/111	180/105	180/111
التنقيط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الترتيب	198/105	198/94	198/100	198/88	198/108	198/112	198/105	198/106	
التنقيط	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على منظمة الشفافية الدولية على الموقع: http:// www. Transparenay. Org // تاريخ الإطلاع 01/06/2023 على الساعة 16:00

نلاحظ خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الشفافية في الجزائر قد تراوحت قيمته ما بين 2.6 و 3.6 خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2019 أي أنها إحتلت مراتب متأخرة، وهذا يعني أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات معدلات العالية الفساد، ويعتبر الفساد ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 16% بعد كل من التمويل والبيروقراطية، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الإستثمار في الجزائر.

خامسا: مؤشر التنافسية العالمي.

سوف يبرز لنا الجدول الموالي وضع الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2005-2019 والجزائر لم تظهر في قائمة ترتيب الدول إلى غاية 2004.

الجدول (13): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2005- 2019).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب	117/82	125/76	131/81	134/99	133/89	139/86	142/87	144/110
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الترتيب	148/100	144/79	140/87	138/86	140/93	140/92	141/89	

Source : the Global competitiveness Report (2005-2019) world economic frum um http:// wetorum. Org/ reports/ global. Competitiveness, repport.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حلت في مرتبة متوسطة عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي في تقرير 2015-2016 حيث جاء في المرتبة 87 على المستوى العالمي وتراجعت عن التصنيف سنة 2014 بـ 08 مراتب إلى 79 عالميا، بعد تحسن ترتيبها مقارنة بسنة 2012و 2013

حيث حلت في المرتبة 100 و110، وتحليل هذه الرتب التي تحصلت عليها الجزائر راجع إلى الترتيب الضعيف **للمؤشرات الفرعية للمحاور الرئيسية:** المتطلبات الأساسية، والعوامل المحفزة للكفاءة والإبتكار.

سادسا: مؤشر الحوكمة العالمي.

سوف يتم التعرف في الجدول الموالي على وضع الجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي خلال الفترة 2000- 2018 وهو الموضح كالتالي:

الجدول (14): ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحوكمة العالمي خلال الفترة 2000- 2018.

	الإستقرار السياسي	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد	فعالية الحوكمة	سيادة القانون	الصوت والمسائلة	المتوسط
2000	-1.43	-0.71	-0.94	-0.96	-1.21	-1.11	-1.06
2002	-1.63	-0.58	-0.88	-0.60	-0.63	-1.04	-0.89
2003	-1.75	-0.52	-0.69	-0.61	-0.59	-1.08	-0.87
2004	-1.36	-0.54	-0.68	-0.61	-0.62	-0.80	-0.77
2005	-0.92	-0.38	-0.48	-0.57	-0.75	-0.72	-0.64
2006	-1.13	-0.57	-0.52	-0.47	-0.71	-0.92	-0.72
2007	-1.15	-0.62	-0.56	-0.57	-0.77	-0.98	-0.78
2008	-1.09	-0.79	-0.59	-0.63	-0.74	-0.98	-0.80
2009	-1.20	-1.07	-0.58	-0.58	-0.79	-1.04	-0.88
2010	-1.26	-1.17	-0.52	-0.48	-0.78	-1.02	-0.87
2011	-1.36	-1.17	-0.52	-0.48	-0.78	-1.02	-0.87
2012	-1.33	-1.28	-0.50	-0.53	-0.77	-0.91	-0.89
2013	-1.20	-1.17	-0.47	-0.53	-0.69	-0.89	-0.83
2014	-1.19	-1.28	-0.60	-0.48	-0.77	-0.82	-0.86
2015	-1.09	-1.17	-0.65	-0.50	-0.86	-0.85	-0.85
2016	-1.10	-1.17	-0.68	-0.53	-0.86	0.86	-0.87
2017	-0.92	-1.20	-0.60	-0.59	-0.86	-0.90	-0.85
2018	-0.79	-1.26	-0.44	-0.64	-0.78	-0.98	-0.82

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الموقع: www.govindicaticators. Org.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الحوكمة العالمي هش وضعيف بالنسبة للمؤشرات الستة، خاصة فيما يتعلق بمؤشري نوعية الأطر التنظيمية الذي ينتجه إلى السالب أكثر سنة بعد أخرى حلول الفترة ومؤشر الإستقرار السياسين رغم جهود الدولة لتنشيط البيئة السياسية، فقد عملت الدولة الجزائرية على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية و القانونية من خلال الحد من التشريعات ومراجعة القوانين والإجرءات بقطاع استثمار، إلا أن بيانات الجدول أعلاه لا تعكس أية جهود الدولة في هذا لمجال، فرغم التحسن الطفيف فبعض المؤشرات الفرعية مثل فعالية الحوكمة، إلا أنه كان بعيد جدا على المستوى المطلوب.

سابعا: مؤشر المركب للمخاطر القطرية

سوف نحاول في هذا الجدول الموالي معرفة وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2000- 2016، وهو موضح كالتالي:

الجدول (15): ترتيب الجزائر وفق مؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2000-2016).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة المؤشر	62.3	61.5	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
قيمة المؤشر	70.8	68	68	68	68	64	67	67	

المصدر: تندرت محمد، مرجع سابق، ص 72.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر المركب للمخاطر القطرية طوال فترة الدراسة حيث أنه تراجع بـ 5 نقاط خلال الفترة (2000-2016) من 62 سنة 2000 إلى 67 سنة 2016 ونلاحظ أيضا أن المؤشر تراوح بين 61 و78 أي أن المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر في منطقة دول ذات درجة مخاطرة معتدلة خلال معظم سنوات فترة الدراسة وهذا يدل على أن المخاطر التي كانت تواجه المستثمرين الأجانب قد زال القليل منها.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتوفير الشروط المحفزة والمسهلة لإنسباب الإستثمارات الأجنبية المباشر، إلا أنها واجهت العديد من العراقيل نذكر منها:

1-عدم وجود سوق منافسة:

يمكن إرجاع عدم وجود سوق منافسة إلى العوامل التالية[1]:

-من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الإستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري تعد متواضعة حاليا مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛

-كما أن الكثير من الإستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة، وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني؛

-الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وهذا القطاع بعد لم يصل إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، بالإضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بخبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب؛

-أما الجانب الآخر و أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة، وهذا لا يسمح المستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه، لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تناقص مع تسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر؛

-ظاهرة المخدرات والإنجاز فيها يجعل السوق محل شك، لأن هذه الأموال القدرة تسير من طرف عصابات دولية ومحلية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي؛

- عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره.

[1]- بولعيد بعلول: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص 79- 81.

2-غياب الاستقرار السياسي[1]:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعال على توافر الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الإستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر فإن اهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الحد المرتفع. قامت برفع علاوات تأمين الإستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

3-مشكلة العقار:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول عليه تعترضه عدة مشاكل تتمثل[2]:

-طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛

-عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

-تخصيص أراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظر لوجود نزاع حول ملكيتها؛

-نقل الإجراءات وتقديم الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

4-عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

إن من بين القطاعات التي تشجع على الاستثمار هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية، وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب هذا في بداية عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية لدول النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي

[1]- كريمة قويدري: مرجع سابق، ص 100.

[2]- علي همال، فطيمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورو متوسطي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04، جامعة باتنة، الجزائر، مارس 2005، ص 385.

تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متلقى أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أثرا نظرا لتعجرفة لبعض الجمركيين.

وتلعب الجمارك دور فعالا في هذه العملية لعدة أسباب[1]:

-إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة يسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى؛

-إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافز للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير في الخارج؛

-إن احترام مصالح الجمركية للقوانين الدولية وخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات اقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

الفساد الإداري:

يعتبر الفساد الإداري مشكل كبير يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتشير بعض الأبحاث إلى أن انتشار الفساد يعادل فرض ضريبية مرتفعة على المستثمرين الأجانب، ويتجلى الفساد الإداري في سوء إستخدام المنصب والحصول على الرشوة ومنح تراخيص غير قانونية، فضلا عن الحدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ، وهي ما تشكل أدوات غلق كبيرة تثني رجال العمال والأجانب عن الاستثمار في الجزائر أو أنهم تجعلهم جزء من هذا الفساد، عندما يضطرون مثلا لدفع رشاوي لإخراج أموالهم أو تسريع الإجراءات الإدارية.[2]

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر

سوف نقدم جملة من الإقتراحات والحلول التي نراها تساهم في ترقية وتهيئة المحيط والمناخ الإستثماري المناسب في الجزائر، وهي كالأتي[3]:

-يتم تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسساتية، وذلك بالعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار،

[1]- بعلول بولعيد: مرجع سابق، ص 85.

[2]- أسماء سي علي: مرجع سابق، ص 206.

[3]- ريحان الشريف، هوام لمياء: الإستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص ص 369- 371.

مع تبسيط الإجراءات والرسوم، وسرعة إصدار القوانين المنافسة وتفعيلها ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع، ومع العمل على إدخال التعديلات عى التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع النشاط الإستثماري، حتى يتم الوصول إلى مناخ إستثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-مواصلة تطبيق السياسات التصحيحية للإقتصاد الوطني بوساطة التجارة الخارجية، والتخلي التدرجي عن الحماية وتحرير أسواق الصرف الأجنبي وتنظيمها وترقية التشريعات بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية في المنطقة من جهة، وبما يتطلع إليه المستثمر من جهة ثانية؛

-إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وإصلاحه، وتحسين أداء العاملين فيه بما يتماشى وسرعة تقديم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والآمان للمستثمر الأجنبي، إذ كثيرا ما تسببت البنوك من خلال أداء العالمين فيها والقائمين عليها في تفويت فرص الإستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات إستثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى؛

-توفير الإستقرارا السياسي والأمني، الذي يعد مطلبا مهما وحيويا لترسيخ مناخ أمن للإستثمارات، فالمؤشرات السياسية تؤدي دورا مهما في رسم المناخ الإقتصادي بشكل عام والإستثمار بشكل خاص؛

-ضرورة تحسين تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية، لأن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب يتأثر بتصنيف هذه المؤشرات للبلدان المراد الإستثماري فيها؛

-تستهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب وتطهير المحيط الإقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد؛

-تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار من حيث امكانيات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية بإستمرار، وإعطاء الحوافز والإمتيازات القائمين على أجهزة الإستثمار وتقليل الروتين والإجراءات الحصول على ترخيص للإستثمار المحلي والأجنبي بوقت قصير؛

-العمل على الترويج للفرص الإستثمارية في الجزائر من خلال إعتماد إستراتيجية ترتكز على نحو كل الأفكار المغلوظة عن الإقتصاد الجزائري وخدمة المستثمر والترويج للقطر والإمكانيات المتاحة، وكذلك تطوير وسائل الترويج اللازمة، وتكييف جهود مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الإستثمارية؛

-محاولة الإنضمام لمختلف المؤشرات العالمية والإقليمية التي تلقي إهتمام رجال الأعمال الأجانب من جانب تحسين كفاءة قرارتهم المفاضلة بين الدول المضيفة ويتم ذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تتسم

بالمصداقية اللازمة لتوفير مختلف الإحصائيات والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الجزائر بشكل دوري ومنتظم، لكافة الهيئات والمنظمات الصادرة لهذه المؤشرات؛

-تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الإستثمارية إضافة إلى ضمانات القانونية والقضائية، والعمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الإستثمار المتاحة، وكذلك محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجذب أخطار تقلبات أسعار البترول؛

-العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات إقتصادية، تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي سيؤدي إلى تدفق حجم أكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد.

خلاصة الفصل:

مما لا شك أن الجزائر عمدت على تحسين مناخها الإستثماري وسعت بشكل كبير على الإهتمام بتطوير قوانينها وإستغلال مكانتها الطبيعية والبشرية والمالية والإقتصادية، من اجل جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لمعرفتها بأهمية هذا الإستثمار في النمو الإقتصادي وهذا ما جعلها توفر الإمكانيات والحوافز والمزايا ومدى قدراتها على حماية المستثمر الأجنبي ومنحه ضمانات تحقق الحماية لحقوقهم ورأس مالهم.

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لا زالت تعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل التي يوجهها المستثمر الأجنبي ولكي يشعر بوجود حماية كافية لملكيته ورأس ماله في الدولة الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

سعينا من هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار في الجزائر، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي للتنمية بالدول المضيفة، ويساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، وقد فتح الاستثمار الأجنبي المباشر أبوابه أمام الدول، ولا يتخذ الاستثمار مساره إلا إذا توفرت به مناخ استثماري مناسب، وتم لجوء الدول إلى مؤشرات الدولية إلى التقييم وتحديد هذا المناخ الاستثماري بالدول المضيفة.

والجزائر كباقي الدول النامية أصبحت تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سعيها إلى تهيئة بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاصلاحات، من بينها التعديل على مستوى قوانينها، غير أن القيم الواردة للاستثمارات في الجزائر لا تزال غير مهيئة لجذب واستقطاب الاستثمار.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ مناخ الاستثمار في الجزائر مزال ضعيفا ورديئا، رغم الاصلاحات والجهود التي بدلتها الجزائر منذ قرن التسعينات؛
- ✓ تمنح الجزائر العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار فيها؛
- ✓ أصدرت الجزائر العديد من القوانين الاستثمارية التي تساعد على تحسين البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت تذبذبات حادة، مما أدى إلى عدم استقرارها من سنة إلى أخرى؛
- ✓ يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مختلف القطاعات الأجنبية بنسب غير متساوية، إذ يرتكز في قطاع الصناعة وبالأخص في قطاع المحروقات؛
- ✓ ضعف موقع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال احتلالها المراتب الأخيرة في جميع المؤشرات الدولية؛

- ✓ يدل التصنيف المتأخر للجزائر وفق مختلف المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار على النقائص التي تعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ يعتبر الفساد ومشكلة العقار وغياب المنافسة وعدم عصرنة النظام القضائي من المعوقات الأساسية للاستثمار في الجزائر.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها في دراستنا، يمكن صياغة التوصيات والاقتراحات التالية، من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تقديمها كالتالي:

- ✓ العمل على تهيئة البيئة التشريعية والقانونية من خلال الحد من التغيير المتواصل للتشريعات المنظمة للاستثمار؛
- ✓ العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني؛
- ✓ تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنة وتحسين اليات عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة بالاستثمار؛
- ✓ توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر إلى القطاعات الاقتصادية غير قطع المحروقات؛
- ✓ القيام بعمليات ترويج الفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر على المستوى العالمي؛
- ✓ العمل على تحسين وضعية الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري، من أجل جلب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر؛
- ✓ إعادة النظر في منظومة الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر وتسهيل الحصول عليها بما يكفل خلق المناخ الاستثماري الملائم وجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: افاق الدراسة

هناك العديد من المواضيع الجديرة بالإطراء والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- ✓ متطلبات تحسين المناخ الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ اليات توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية لأهم ملامحة واتجاهاته في الاقتصاد العلمي-**، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

2. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2004-2005 .

3. باسم حمادة حسين، **الاستثمار الاجنبي المباشر FDI - عقود التلخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد-**، الطبعة الأولى، الحلبي الحقوقية، 2004.

4. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

5. حميد الطائي، بشير العلاق، **مبادئ التسويق الحديث**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6. ربحي مصطفى عليان، **أسس التسويق المعاصر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

7. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

8. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.

9. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعار الفنية، 1998.

10. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعار الفنية، بيروت، 2001.

11. عبد السلام أبو قحف، **مبادئ التسويق الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000-2003.

12. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مصر، 2004.

14. عبد السلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

15. عبد الرزاق حمد الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

16. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركاتها- تداعياتها)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

18. عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، 2011.

19. عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

20. عمر هاشم، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

21. عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

22. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

23. غالم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

24. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

25. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

26. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

27. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

28. متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي- النظريات والسياسات-**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

29. ناجي معلا، رائق توفيق، **أصول التسويق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1. أسماء علي وأخرون، **القاعدة الاستثمارية 49%-51% ودورها في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 01، 2011.

2. بن مسعود محمد، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تقييمية وفق مؤشرات دولية-**، سبتمبر 2017.

3. بربار نور الدين وأخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970-2012)-**، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2017.

4. بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة قسنطينة، الجزائر.

5.حيتالة معمر، **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 كخطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار**، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 08، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، يناير، 2017.

قائمة المراجع

6. فريال روينة، **مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته**، مجلة علمية محكمة، المجلد 10، العدد 19، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2019.

7. ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2013.

8. ريحان الشريف، هوام لمياء، **تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد ب، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.

9. صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية– دراسة حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

10. طلال زغبة، عبد الحميد بورحومة، **الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

11. عبد الحق طير وأخرون، **جاذبية الدول العربية لاستثمار الأجنبي المباشر– نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان، 2007.

12. عبد الحفيظ بوخرص, سمير بن محاد, **دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية**, مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد 07, العدد2022/01.

13. علي همال، فيطمة حفيظ، **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04، جامعة باتنة، الجزائر، مارس 2005.

14. غريب مرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها– دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

15. فايزة بوالعجين، **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسساتية وانعكاساتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– مقارنة مع بعض الدول العربية–** مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة الجزائر، ديسمبر 2020.

16. ماليك حموتان، **الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر– دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي–**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولود معمري، تيز وزو، الجزائر، 2020.

17. مبروك عبد النور، **قوانين الاستثمار في الجزائر من التنفيذ إلى الحرية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

مداحي عثمان ، (2019)، **دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ، جامعة بشار، الجزائر.

18. موفق أحمد، سامي خضير ، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية– نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي–**، مجلة الإدارة والاتصال، العدد80، كلية الموصل، العراق، 2010.

19. ميلود بوعبيدي، أمحمد بن البار، **دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جويلية 2021.

20. ولد بن زازة زهرة، دواح بلقاسم، **أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرات التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة– دراسة حالة الجزائر–**، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 03، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014.

21. ناجي حسين، **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

22. يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. با محمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– أثر تطبيق مقارنة OLI–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران02، الجزائر، 2016.

2. بلخياط جمال، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

3. برجي نسرين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع المحروقات مع الإشارة خاصة لحالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مناجمنت مؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008.

4. بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990– 2018) الريشة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخص: المالية التجارية والمالية الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر، 2022.

قائمة المراجع

5. بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.

6. بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة في الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)- دراسة مقارنة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

7.بوعون هالة، **تقييم وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

8. تنظرات محمد، **اليات تفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة استشرافية-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020.

9. حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر (1998-2008)-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

10. خطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الدول المجلس الخليجي-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

11. زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وافاق- دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمارات المرغوب للفترة (2007-2011)-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009.

12. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات الطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، قسنطينة، الجزائر، 2010.

13. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران الجزائر، 2013.

14. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

15. كرامة مروة، **انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاديات العربية- دراسة حالة بعض الدول العربية-**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد البشير، بسكرة، الجزائر، 2019.

16. مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات والتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية-**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2020.

17. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري شريط، قسنطينة، الجزائر، 2007.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

1. أونيس العياشي، أمين الخزينة، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22-23 فيفري2016.

2. أونيس عبد المجيد، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006.

3. زكرياء بلة باسي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2-3 ديسمبر 2019.

4. علاوي محمد لحسن واخرون، **أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2017)**-، الملتقى الدولي: الاتفاقيات الحديثة للتجارة الدولية والتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، الجزائر، 2-3 ديسمبر 2019.

خامسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة يوم2001/8/22، الأمر رقم 1-3 المؤرخ في 2001/8/20، المادة رقم 9.

2. الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة يوم 2006/7/19، الأمر رقم 6-8 المؤرخ في 2006/7/17، المعدل والمتمم للأمر 1-3، المادة رقم7.

3. المادة رقم 2من الأمر 1-3.

4. المادة رقم11 من الأمر 1-3.

قائمة المراجع

سادسا: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002-2010.
3. تقرير ممارسة سهولة اداء الأعمال في سنة 2020.
4. تقرير سهولة أنشطة الأعمال البنك الدولي للسنوات 2009-2020.
5. نشرة الضمان الاستثمار لسنة 2020.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. www.andi. Dz1
2. http : // ar knoema. Com//
3. www.govindicaticators. Org
4. http:// un ctad. Org
5. // m.anntiaa.org/Arabic/ economic carticles//:https
   a. // org . Transparenay . http:// www
6. http:// wetorum. Org/ neports/ global. Competitiueness, report.//

الملخص:

تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد الدول خاصة الدول النامية منها، لذا تتسابق من أجل بيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطابه، حيث يعمد المستثمر إلى اتخاذ قراره الاستثماري بناء على مجموعة من المؤشرات الدولية والاقتصادية التي تساعد على توجيه استثماراته.

لقد عملت الجزائر على توفير مناخ استثماري ملائم من خلال وضع قوانين وإطار مؤسساتي خاص باستثمار وحوافز ومزايا للمستثمرين الأجانب وتأهيل اقتصادها، لذا سوف نقدم في هذه الدراسة تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000−2020).

ولقد لخصت هذه الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن المناخ الاستثماري في الجزائر رغم تمتعه بكثير من الإمكانيات إلا أنه لايزال يحتاج إلى بدل الجهود لتحسينه واستغلال تلك الإمكانيات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، مؤشرات مناخ الاستثمار، الكمية والنوعية، الجزائر.

Abstract:

The foreign direct investments (DFI) play an important role, to develop the competiveness of the state's economy, especially the developing ones, Therefore, they are jockeying for providing an appropriate investment climate, to attract it, and the investor resorts to take his investment decision upon to a range of the international and economic effects that help him to direct his investment. Algeria has worked to provide an appropriate investment climate; through the creation of; the regulations, an investment institutional framework, incentives and benefits for the foreign investors, and restore its economy. In this regard; we are going to present this study - the Analysis of the Foreign Direct Investment Climate During the Period (2000-2020). Where this study concluded a general result, expressed that the investment climate in Algeria, despite having much of potential, but it still require efforts to improve end exploit them, in order to attract more investments in various economic sectors.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI) Investment Climate Effects Quantity and Quality Algeria.